الأمم المتحدة

A/56/PV.71

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة **٧١**
الجمعة، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد سونغ – سو ..... (جمهورية كوريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

البند ٤٢ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في الشرق الأوسط

السيد فيدوتوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لأكثر من نصف قرن كرست الجمعية العامة اهتماما متواصلا ومركزا على قضية الشرق الأوسط. ومع ذلك، فمن المؤسف، أن علينا أن نسلم بأن الشرق الأوسط ظل طوال هذه الفترة الممتدة يشكل حالة أزمة خطيرة. وكما كان الحال منذ نصف قرن مضى، كان الصراع الفلسطيني الإسرائيلي هو لُب القضية.

وفي كل يوم تقريبا يواجه المجتمع الدولي بصور هجمات إرهابية، تعقبها عمليات ثأر. ويعاني السكان المحبون للسلام وتنتشر أعمال التدمير التي تزعزع استقرار الأراضي الفلسطينية والمنطقة بأسرها أكثر فأكثر. والحقائق السائدة حاليا تقول إن الحوار السلمي بين الفلسطينيين والإسرائيليين قد أصيب بنكسة، وإن عملية السلام التي كانت مركز جهود مكثفة منذ مؤتمر مدريد، قد وصلت إلى طريق مسدود.

وهذه التطورات مصدر قلق شديد للاتحاد الروسي. ومنذ بداية الصراع، عملت روسيا بنشاط، بوصفها أحد راعيي عملية السلام في الشرق الأوسط، على استقرار الحالة وبث حياة جديدة في العملية بالعمل على التوصل إلى تسوية إقليمية شاملة. وقد ظلت هذه المشكلة مركز اهتمام الرئيس الروسي السيد بوتين المستمر المركز ووزير خارجية روسيا السيد إيفانوف الذي يداوم على اتصالاته مع السلطات الإسرائيلية والفلسطينية، والأمين العام فضلا عن نظرائه في الولايات المتحدة والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول العربية. ويوجد مبعوث خاص لوزارة الخارجية الروسية في المنطقة على أساس مستمر، وهو يعمل على نحو مكثف وبلا ملل جنبا إلى جنب مع الوسطاء الدوليين الآخرين من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، مع أطراف الصراع.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

01-66981 (A)
0166981

وقد أعطيت دفعة هائلة لهذا العمل في الاجتماع الذي عقد في نيويورك هذا الشهر بين وزراء خارجية روسيا والولايات المتحدة ومع الاتحاد الأوروبي والأمين العام.

وكانت مشكلة التسوية في الشرق الأوسط أحد موضوعات الاهتمام الرئيسية في سياق القمة الأمريكية الروسية في تشرين الثاني/نوفمبر. وقد أصدر رئيسا روسيا والولايات المتحدة في نهاية محادثاتهما بيانا مشتركا عن الشرق الأوسط حددا فيه بعض الاتجاهات العامة لتسوية المشكلات العديدة التي تواجه المنطقة. وفي هذا الصدد ترى روسيا أن المنحى الأساسي للجهود الدبلوماسية ينبغي أن يتجه نحو التمكين من البدء فورا بعملية تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها بالفعل بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وترى روسيا أيضا أن التسوية ينبغي أن تستند على توصيات تقرير ميتشل الذي يمكن تنفيذه من إنهاء المواجهات العنيفة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، لوقف العنف واتخاذ تدابير لبناء الثقة والبدء في عملية السلام.

وينبغي أن تكون حكومة السلطة الوطنية الفلسطينية حاسمة في منع أعمال التطرف، وأن تكمل حكومة إسرائيل سحب قواتها من المدن الفلسطينية، وإزالة الحواجز، ورفع الحصار المالي، والقيام بسائر الخطوات اللازمة لإعادة الأوضاع إلى حالتها الطبيعية، بما في ذلك فرض التجميد الكامل على بناء المستوطنات.

ولدينا اقتناع بأن اتخاذ هذه الخطوات سيمكن من بدء المباحثات من جديد على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومبادئ مدريد لتسوية قضية الشرق الأوسط، وصيغة الأرض مقابل السلام. وينبغي أن تشمل التسوية الثابتة للمسألة الفلسطينية الإسرائيلية إنهاء الاحتلال، وإقامة حكومة فلسطينية قادرة على الاستمرار، وتوفير الأمن الحقيقي لإسرائيل وفلسطين على قدم المساواة. وينبغي التماس حل عادل لمشكلتي القدس واللاجئين ضمن الإطار القانوني الدولي.

وقد كان لحوادث ١١ أيلول/سبتمبر من هذا العام تأثير عميق على هيكل العلاقات الدولية بشكل عام. وفيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط، فقد زادت من الأهمية العاجلة التي تتسم بها مهمة تحقيق تسوية سلمية شاملة على الفور. بيد أن تحقيق ذلك الهدف لن يكون ممكنا بدون إعداد نهج شامل لحل مختلف المشاكل في هذه المنطقة، ولا سيما كفالة إحياء المحادثات على المسارين السوري واللبناني من عملية السلام. فسوف يستحيل إحلال سلام حقيقي في الشرق الأوسط دون إجراء حوار بنَّاء بين إسرائيل وسوريا، تنتج عنه إعادة مرتفعات الجولان إلى سوريا وإقامة علاقات طبيعية بين الدولتين. وستواصل روسيا من جانبها العمل بنشاط للتغلب على هذه الأزمة وإنعاش عملية السلام في الشرق الأوسط.

السيد السمين (عمان) (تكلم بالعربية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب لسعادتكم مجددا عن تقدير وفد بلادي لحكمتكم وكفاءتكم في إدارة مناقشات الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة، والتي سوف تحقق دون شك النتائج الإيجابية التي نتطلع إليها جميعا.

إن من بين أهم التحديات التي تواجهنا في مطلع هذه الألفية الحالة في الشرق الأوسط، ولُبها القضية الفلسطينية، حيث اعتبر المجتمع الدولي عملية السلام التي انطلقت من مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ أهم مبادرة جادة لوضع قد استمر عقودا من الزمن واستنزف طاقات بشرية واقتصادية هائلة من شعوب المنطقة. وشكلت مرجعية مؤتمر مدريد والنتائج التي تم التوصل إليها على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام

التزامات وتعهدات من قِبل الأطراف المعنية لا يجوز التنكر لها والتشكيك بمضمونها بموافقة الأطراف المعنية.

لقد اهتمت حكومة بلادي، ومنذ زمن طويل، بالمسيرة السلمية ليقينها الراسخ بأن السلام وحده هو الذي يكفل رخاء الإنسانية وازدهارها. ولذلك باركت بلادي اتفاقية كامب ديفيد بين جمهورية مصر العربية وإسرائيل في عام ١٩٧٩، كما ساندت مؤتمر مدريد للسلام في عام ١٩٩١، وما تمخض عنه من اتفاقات، واعتبرت ذلك الحدث إنجازا تاريخيا يسهم دون شك في حقن الدماء ويفتح الباب على مصراعيه لإحلال التعاون بين شعوب المنطقة. وفوق ذلك كله اتخذت بلادي خطوات جريئة لتشجيع عملية السلام، حيث شاركت بفعالية في المفاوضات متعددة الأطراف، واستضافت مؤتمرا إقليميا للمياه، وتبادلت مكاتب للتمثيل مع السلطة الفلسطينية، وأقامت مكتبا للتمثيل التجاري مع إسرائيل.

لقد استبشرنا جميعا في النصف الأول من التسعينات بحلول مرحلة جديدة تختفي خلالها كل أشكال الصراع. وزاد من تفاؤلنا أن مسيرة السلام كانت تسير بزخم ملحوظ، فهناك اتفاقات وقعت وأخرى يجري التفاوض بشأنها، كما أن المسار السوري الإسرائيلي قطع شوطا كبيرا. غير أن تفاؤلنا هذا لم يدم طويلا بسبب ما شهدته المنطقة وما زالت من تصعيد إسرائيلي غير مبرر. فتلكؤ إسرائيل في تنفيذ الاتفاقات الموقعة مع الجانب الفلسطيني، وتنصلها من الالتزامات تجاه عملية السلام أوصل المنطقة إلى ما هي عليه الآن. وبات من الواضح أن رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي، إيرييل شارون، غير حريص على إحلال السلام في المنطقة، إذ أن ما تقوم به القوات الإسرائيلية من قتل واغتيالات وتدمير للبنية الاقتصادية الفلسطينية، وفصل للمناطق ومحاصرتها، وتوسيع المستوطنات، وإقدامها على احتلال بيت الشرق واجتياح الأراضي التابعة للسلطة الفلسطينية، كل تلك الأعمال تبرهن بما لا يدع مجالا للشك على أن إسرائيل غير راغبة في السلام حقا.

نحن ندرك أن الطريق أمام مسيرة السلام لن تكون دائما ممهدة، وأن عقبات سوف تواجه هذه المسيرة نظرا للتعقيد الشديد الذي يكتنف ملفات الخلاف بين الأطراف، خصوصا وأن الصراع العربي الإسرائيلي الذي تجاوز نصف قرن من الزمان أرسى حواجز نفسية وسياسية وفكرية ليس من السهل تجاوزها. غير أن ما لا نفهمه وما ليس مقبولا على الإطلاق هو هذه الانتكاسة الحادة لعملية السلام والتي تسببت فيها إسرائيل بكل تأكيد.

منذ صدور قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ (د-٢) لعام ١٩٤٧، والقاضي بتقسيم فلسطين تحت الانتداب البريطاني إلى دولتين إحداهما عربية والأخرى يهودية، وصدور العشرات من القرارات الأخرى عقب ذلك عن مجلس الأمن والجمعية العامة، إلا أن الشعب الفلسطيني لا يزال محروما من ممارسة أبسط حقوقه الطبيعية والتي يكفلها ميثاق الأمم المتحدة في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على أرضه.

ولذلك فإننا نعتقد أن على الأمم المتحدة مسؤولية تاريخية إزاء إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط على أساس ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية، التي من أهمها مواصلة دعم عملية السلام استنادا إلى قرارات الشرعية الدولية، لا سيما قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومبدأ الأرض مقابل السلام؛ تأكيد بطلان كافة إجراءات الحكومة الإسرائيلية لتغيير الطبيعة الجغرافية والسكانية لمدينة القدس، انسجاما مع قرار مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠)، الذي يعتبر المستوطنات غير شرعية ويطالب بتفكيك القائم منها؛ الأمل في تحقيق حل عاجل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرارات الأمم

المتحدة، ولا سيما القرار ١٩٤ (د-٣) لعام ١٩٤٨، والخاص بحق العودة أو التعويض؛ ضرورة الاحترام والتنفيذ الكامل لاتفاقية جنيف الرابعة؛ دعم وتأييد سوريا في مطلبها العادل والقاضي باستئناف المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها، وضرورة الانسحاب الإسرائيلي الكامل من هضبة الجولان إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وكذا الانسحاب الإسرائيلي من مزارع شبعا اللبنانية.

وفي الوقت الذي ترحب فيه بلادي بالموقف الأمريكي الأخير، في ضوء تصريحات الرئيس جورج بوش عن الدولة الفلسطينية، وما ورد في خطاب وزير الخارجية كولن باول حول إقامة الدولة الفلسطينية والاستيطان والاحتلال الإسرائيلي، فإنها لتدعو إسرائيل إلى الاستجابة إلى الأفكار الأمريكية الجديدة الرامية إلى تحريك عملية السلام، وكذلك إلى الجهود الدولية المخلصة والجادة التي يبذلها الاتحاد الأوروبي لإيقاف تداعيات الأحداث المؤلمة في المنطقة، ولإبعاد شبح العنف عنها. ونعتقد، في هذا السياق، بضرورة وأهمية بلورة تلك المواقف والمبادرات في شكل آليات واضحة المعالم، وفي إطار زمني محدد.

وأخيرا، ففي الوقت الذي تساند فيه بلادي كافة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب الدولي في ضوء الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية، فإنها تأمل ألا يكون ذلك على حساب استمرار معاناة شعوب منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، والشعب الفلسطيني بشكل خاص.

السيد دي لوكر (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، فضلا عن أيسلندا البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة المنتمي إلى المنطقة الاقتصادية الأوروبية، تعلن تأييدها لهذا البيان.

لا تزال الحالة في الشرق الأوسط بالغة الخطورة، كما ندرك جميعا، أنها تنطوي على مخاطر جسيمة تهدد الاستقرار الإقليمي. ولا أريد هنا أن أعيد سرد الأحداث المفجعة التي ما زالت تتوالى فصولها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لأن الاتحاد الأوروبي سبق أن تكلم عن هذا الموضوع باستفاضة في المناقشة المتعلقة بقضية فلسطين. وآنذاك أكدنا مرة أخرى على أن التفاوض هو السبيل الوحيد للتوصل إلى تسوية نهائية لقضية فلسطين.

وفي سياق عملية السلام، أمكن إحراز بعض التقدم الذي يحتاج إلى صونه وتعزيزه. ويحضرنا منه، بصورة خاصة، مبادئ مؤتمر مدريد، ولا سيما مبدأ الأرض مقابل السلام، وقرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وكذلك الاتفاقات التي وقّعت عليها الأطراف، والتقدم المحرز في المفاوضات السابقة.

إن البحث عن السلام هو، في المقام الأول، مسألة يتعين على الأطراف ذاتها أن تسعى وراءها من خلال التفاوض على جميع عناصر الوضع النهائي، بما فيها إمكانيات الحل العادل والناجع لقضيتي القدس واللاجئين، فضلا عن الدعم الاقتصادي للسكان الفلسطينيين. وبغية الخروج من الحالة الراهنة المؤلمة، نطالب الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني مرة أخرى بكفالة التنفيذ الكامل والفوري والقاطع وغير المشروط للتوصيات الواردة في تقرير ميتشل وخطة تنيت. فلا يمكن لأي طرف أن يكسب باستخدام هذا المنطق القائم على المواجهة والعنف. ويتحتم على الأطراف أن تعود دون تأخير إلى مسار الحوار والتفاوض.

وفي لبنان، طرأ تطور كبير في العام الماضي بانسحاب إسرائيل من جنوب البلد. وآنذاك سجل الاتحاد الأوروبي مع الارتياح ذلك القرار الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية والذي جاء متفقا مع قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) وأثنى الاتحاد الأوروبي على الخطوات المتعاقبة التي ساعدت في استعادة الاستقرار في تلك المنطقة، وهو شرط أساسي لإعادة الإعمار والتنمية. ولا يزال الاتحاد الأوروبي مستعدا للإسهام في جهود التعمير في المنطقة، وهو ما فعله دائما بالنسبة للبنان ككل.

ولتحقيق هذه الأهداف، من الأساسي أن تتخذ الحكومة اللبنانية، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٦٥ (٢٠٠١)، تدابير إضافية لإعادة بسط سلطتها بفعالية على كل أنحاء الجنوب، وبخاصة من خلال نشر القوات المسلحة اللبنانية. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على الأطراف أن تواصل التقيد بالتزامها عن طريق التقيد الصارم بخط الانسحاب الذي رسمته الأمم المتحدة، وأن تتحلى بأقصى درجات ضبط النفس، وأن تتعاون بالكامل مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وفي هذا الصدد، يمكن لهذه القوة أن تعول على الدعم الكامل للاتحاد الأوروبي في اضطلاعها بمهمتها لإعادة السلام والأمن الدوليين إلى نصابهما.

غير أن التقدم الذي تحقق في لبنان لن يؤدي في حد ذاته إلى حسم المشكلة الأوسع المتعلقة بعملية السلام في المنطقة. ويود الاتحاد الأوروبي أن يكرر التأكيد على أن السعي لتحقيق السلام الدائم والشامل في المنطقة يقتضي أن يؤخذ في الحسبان على النحو الواجب المساران الإسرائيلي – السوري والإسرائيلي – اللبناني في الصراع الذي يجب أن تكون تسويته مرتكزة على مبادئ مؤتمر مدريد وبالذات مبدأ الأرض مقابل السلام، والقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). ونحن ندعو الأطراف إلى استئناف المفاوضات على هذا الأساس حالما تسمح الظروف.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد التزامه باحترام سيادة جميع الدول في المنطقة وسلامتها الإقليمية. ويؤكد من جديد أيضا أنه يعتبر أن إنشاء مستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومرتفعات الجولان عمل غير قانوني ويتعارض مع القانون الدولي.

والاتحاد الأوروبي عازم على العمل من أجل إعادة تنشيط المسار المتعدد الأطراف لعملية السلام بمجرد أن تصبح الظروف مؤاتية لذلك. وهو يعلق أهمية خاصة على الفريق العامل المعني بالتنمية الاقتصادية الإقليمية، الذي يعمل الاتحاد منسقا له. فالتعاون الإقليمي سيمكن من التصدي على نحو أفضل للتحديات الاقتصادية والإيكولوجية والديمغرافية التي ستأتي بها السنوات المقبلة. وانطلاقا من هذه الروح اعتمد الاتحاد، في سانتا ماريا دا فيرا، استراتيجيته المشتركة فيما يتعلق بمنطقة البحر الأبيض المتوسط. وهي تتضمن، في جملة أمور، تأكيدا باقتناعه بأن الاختتام الناجح لعملية السلام في الشرق الأوسط على جميع مساراتها، وتسوية الصراعات الأخرى في المنطقة، شرطان أساسيان لا غنى عنهما لإحلال السلام والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط. والاتحاد الأوروبي، في ضوء مصالحه في المنطقة، وعلاقاته الوثيقة والعريقة مع البلدان التي تتشكل منها المنطقة، يطمح إلى القيام بدوره كاملا لتحقيق، الاستقرار والتنمية في الشرق الأوسط. والتعاون الذي بدأ فعلا في إطار عملية برشلونه يمثل عاملا حاسما في إرساء الأسس لحقبة ما بعد إحلال السلام في المنطقة.

والمؤتمر الأوروبي – المتوسطي المنعقد مؤخرا في بروكسل في ٥ و ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١، أثبت مرة أخرى التزام جميع الشركاء في عملية برشلونه، باعتبارها الإطار الأساسي والمفضل للحوار والتعاون بين الاتحاد الأوروبي والبلدان على الجانبين الجنوبي والشرقي للبحر

الأبيض المتوسط. فرؤية برشلونه لا تزال مجدية كما كانت من قبل.

ختاما، يود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد مجددا التزامه القوي بتحقيق سلام عادل ودائم وشامل على أساس القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ومبادئ مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط ويظل الاتحاد الأوروبي مستعدا لبذل قصارى جهده لتأمين مستقبل يسوده السلام والرخاء في الشرق الأوسط.

السيد أحمد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): بالأمس احتفلنا باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ومن المناسب أننا بدأنا مناقشتنا لتتزامن مع هذه المناسبة. وكان يوما للتفكر والتصميم – التفكر، لأن الشعب الفلسطيني ظل محروما طوال ٤٥ سنة من حقوقه غير القابلة للتصرف، والتي يستحقها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية الأخرى؛ والتصميم؛ لأن الشعب الفلسطيني، على الرغم من الصعاب الهائلة القائمة في وجهه، لا يزال مثابرا على كفاحه العادل والباسل من أجل تقرير المصير. وإني أؤكد اليوم من جديد أمام هذه الجمعية دعم حكومة وشعب باكستان للقضية الفلسطينية دعما لا ينحرف ولا يتراجع.

وإني أتذكر وقوفي هنا على هذه المنصة ذاتها قبل سنة تماما، معربا عن آمالي ومخاوفي بشأن الحالة في الشرق الأوسط. ومن دواعي الأسف أن ما كنت أخشاه، وليس ما كنت آمل فيه، هو الذي حدث. فبدلا من استهلال قرن جديد بوعد تحقيق السلام في الشرق الأوسط، شهدنا انزلاق المنطقة المخيف في حلقة مفرغة من العنف المتصاعد، التي أودت بمئات الأرواح البريئة. واليوم للأسف، أصبح وميض الأمل الذي رأيناه السنة الماضية في إحراز بعض التقدم في عملية السلام، محاطا بغيوم الشك التي تمثلها الحالة الراهنة في فلسطين.

وإننا نشاطر المجتمع الدولي قلقه البالغ إزاء سياسة إسرائيل القائمة على الاستخدام المفرط للقوة، والهجمات العشوائية على المدنيين الفلسطينيين العزل والاغتيالات المستهدفة للقادة والناشطين الفلسطينيين. وإن الغارات الإسرائيلية على الأراضي الواقعة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية، والتوسع في المستوطنات الإسرائيلية غير المشروعة، والاستيلاء الذي لا مبرر له على بيت الشرق والمكاتب الفلسطينية في القدس في آب/أغسطس الماضي والعنف الذي لا هوادة فيه الذي ترتكبه قوات الأمن الإسرائيلية في المدن الفلسطينية الرئيسية، كل هذه الأمور قوضت عملية أوسلو للسلام بصورة خطيرة.

إن سياسة الحصار الاقتصادي التي تتبعها إسرائيل قد أوهنت الاقتصاد الفلسطيني. وضاعف من سوء الحالة الدمار الواسع النطاق الذي لحق بالهياكل الأساسية الفلسطينية والتدابير القمعية الأخرى، مما ترك أعدادا كبيرة من الفلسطينيين بدون عمل أو حتى مأوى.

ومن مسؤولية المجتمع الدولي وخاصة الأمم المتحدة، تحقيق تسوية منصفة وعادلة وشاملة للقضية الفلسطينية في جميع جوانبها. ومن المؤسف أن عجز المجتمع الدولي عن معالجة المشكلة في جذورها، سواء كان في فلسطين أو مكان آخر، هو السبب الرئيسي في إطالة أمد هذه الصراعات. والنتائج المريعة، التي تنطوي على موت الأشخاص الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال، واضحة ليراها الجميع. والعلاج واضح أيضا. يجب على المجتمع الدولي إزالة الظلم الذي يطيل من أمد الصراع واستعادة الحق غير القابل للتصرف للفلسطينيين في تقرير المصير. ويجب على الأمم المتحدة أن تنفذ قراراتها هي نفسها.

في مؤتمر باريس للسلام في عام ١٩١٩ وقبل زمن طويل، قال رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وودرو ويلسون إنه

”يجب احترام التطلعات الوطنية؛ ولا يجوز الآن أن .... يُحكم الناس إلا بموافقتهم. إن تقرير المصير ليس مجرد عبارة؛ إنه مبدأ ملزم بالعمل“.

وهذا الإعلان لا يزال صحيحا اليوم، ولا يمكن تبرير أنماط القمع لمجرد أنها أصبحت مألوفة. ولا يمكننا استعمال الحجة القائلة بعدم وجود بديل. فإذا كنا جادين ومخلصين في نوايانا، فإن السلام والاستقرار وتسوية المنازعات تكون حينئذ بدائل حقيقية. وقمع الشعب المحتل، شأنه شأن الإرهاب، ينبغي إدانته وإيقافه في جميع أشكاله ومظاهره. وهذه المبادئ الأساسية يجب أن تُذكر دائما وتكرر في كثير من الأحيان.

وينبغي ألا تُترك عروض الحوار والسلام لكرم الدولة المحتلة. بل يجب أن تكون مسألة قانون وحقوق. ويجب على المجتمع الدولي القيام بدوره الواجب لضمان التسوية العادلة والدائمة للنزاعات المزمنة التي تتعلق بمصير شعب ما. وإذا كان بالإمكان حل مشكلة تيمور الشرقية بنجاح كبير، فلماذا لا يكون المجتمع الدولي بارعا بما فيه الكفاية للقيام بعمل مماثل في مناطق أخرى من العالم لا تزال فيها الشعوب تُحرم من حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير، في انتهاك للمبادئ المعترف بها دوليا وقرارات مجلس الأمن؟

إن الحالة في فلسطين تستحق القيام بإجراءات علاجية عاجلة تحتم قيام المجتمع الدولي باتخاذ خطوات فورية، يتمثل أولها في معالجة مشكلة أمن الشعب الفلسطيني. وهذا أمر لا غنى عنه بكسر حلقة العنف التي لا تنتهي. ويجب أيضا بذل جهود لوضع حد للتدابير القسرية، التي تشكل انتهاكات خطيرة لاتفاقات أوسلو للسلام وتناقض التأكيدات التي قدمها وسطاء عملية السلام في الشرق الأوسط في عام ١٩٩٣ على أن أنشطة المؤسسات الفلسطينية لن تعاق.

ولا يمكن تحقيق السلام بتقييد الطرف الأضعف بالاتفاقات مع إطلاق يد الطرف الأقوى. والحالة المتدهورة في فلسطين تقتضي تدخلا فعالا من المجتمع الدولي لإنهاء العنف والإشراف على تنفيذ الالتزامات المتعهد بها والاتفاقات الموقع عليها. ويجب على المجتمع الدولي أيضا، ولا سيما ضامنو عملية السلام، أن يسخروا نفوذهم ومساعيهم الحميدة لضمان امتثال إسرائيل امتثالا كاملا لاتفاقات السلام ولجميع التزاماتها ومسؤولياتها بوصفها دولة محتلة بموجب اتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩.

وقد ظلت باكستان تدعم بصورة ثابتة ولا لبس فيها كفاح الشعب الفلسطيني العادل من أجل حقوقه غير القابلة للتصرف، كما تدعم حقوق جميع الشعوب الأخرى التي لا تزال خاضعة لاحتلال أجنبي مماثل وهيمنة خارجية. وقد ظللنا نعلن باستمرار أنه يجب تنفيذ قرارات مجلس الأمن بدون تمييز بين المناطق والشعوب.

ولا بد من مساءلة الدول التي تنتهك هذه القرارات وتستخدم إرهاب الدولة لتسحق بأقدامها حق تقرير المصير الغير قابل للتصرف لشعب يخضع تحت احتلالها.

ولا يمكن أن يقوم سلام دائم في الشرق الأوسط دون نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة. وتشمل هذه الحقوق إعادة جميع الأراضي المحتلة الى سيطرة السلطة الفلسطينية، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة، عاصمتها القدس الشريف، وممارسة هذا الشعب لسيادته الكاملة على الحرم الشريف.

وما زال قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) يشكلان إطارا قابلا للتطبيق وعادلاً لسلام دائم وشامل في الشرق الأوسط. وبطبيعة الحال، لا بد لتسوية قضية الشرق الأوسط من أن تشمل أيضا، إعادة الجولان السورية والاحترام الكامل لوحدة أراضي وسيادة لبنان. والسلام الدائم في الشرق الأوسط ببساطة غير ممكن مع غياب العدالة. ولذلك نتفق مع الأمين العام على أنه لا يمكن أن يكون هناك أمن دائم بدون سلام دائم ولا يمكن ضمان السلام الدائم إلا من خلال التقيد بمبادئ العدل والقانون الدولي.

وتؤيد باكستان بشكل قاطع النداءات الدولية لمنع إسرائيل من مفاقمة وضع كان أصلاً متوتراً في الشرق الأوسط، وتحث على استئناف مفاوضات تفضي الى تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة وتتفق وقرارات الأمم المتحدة والحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني. وهذا عنصر أساسي في إحلال السلام الدائم في الشرق الأوسط.

أخيرا، أود أن أقول إن القرن الحادي والعشرين لم يبدأ في ١ كانون الثاني/يناير هذا العام. فلقد بدأ في عام ١٩٨٩، عندما سقط حائط برلين وهوى الستار الحديدي، مما مكَّن شعوب شرق أوروبا من التمتع بالحق في الحرية. وللأسف ما زالت يتعين طي بعض فصول القرن الماضي، التي كُتبت بدماء الأبرياء. ولقد آن الأوان لكي يدعم المجتمع الدولي التزاماته الأخلاقية والقانونية وفق الميثاق. وعلى من لديهم القوة لحفظ السلم الدولي وإنفاذ القانون الدولي أن يتحركوا الآن لاستكمال تنفيذ جدول أعمال القرن الماضي غير المستكمل كي يتمتع الذين ما برحوا محرومين من الحقوق غير القابلة للتصرف بهذه الحقوق، ولينعم الذين يتوقون منذ زمن طويل إلى الحرية بهذه الحرية، وليحصل أخيراً الذين لا يزالون محرومين من حقهم في تقرير المصير، سواء في فلسطين أو في كشمير، على الفرصة لممارسته وبلوغه.

السيد لانكري (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): قبل عام خاطبت هذه الجمعية وأوضحت كيف أن التاريخ يلد عهدا جديدا في الشرق الأوسط. واليوم نشهد آلام الوضع لمولد هذا العصر الجديد.

إننا في مُخاض ثورة في الأساليب التي ترتبط بها شعوب ودول وديانات الشرق الأوسط ببعضها البعض. إن الثورات تحارب مؤلمة وجارحة. ولكي نجني ثمار هذه الأساليب الجديدة في التفاعل والإمكانيات المتعددة لعصرنا الرائع الجديد، يجب أن نسعى جاهدين لمكافحة نزعة الرفض التي تنشأ من أعماق الأيديولوجيات المتطرفة التي تسببت لنا جميعا في معاناة لا حد لها. وبالرغم من الحزن والألم الحاليين الناجمين عن هذه الأيديولوجيات نبقي على الأمل في مستقبل أفضل وأكثر ازدهاراً وعلى رؤيتنا الخاصة بهذا المستقبل.

ولا يمكننا في الحقيقة أن نسمح لأنفسنا بنسيان التقدم الهائل الذي أحرزناه خلال الجيل المنصرم في إنهاء صراعات دامت طويلا وفي فتح الطريق أمام تسامح وتعايش أكبر في الشرق الأوسط. لقد أبرمت إسرائيل معاهدتي سلام مع اثنين من جيراننا، مصر والأردن؛ وعززنا علاقاتنا مع عدد من الدول الأخرى في المنطقة؛ وبدأت عملية سلام أوسلو بعملية مصالحة تاريخية مع جيراننا الفلسطينيين.

وبالرغم من أن العام الماضي كان انتكاسة مروعة وموجعة للقلوب إلا أن طريق التقدم ما زال مفتوحا أمامنا وأمام جميع شعوب المنطقة. لقد أظهر لنا تاريخنا مرارا عُقم الحرب والصراع. والسبيل الوحيد لتحقيق مستقبل يسوده السلام والاستقرار والفرص يتمثل في الحوار الذي يتم في مناخ خال من الإرهاب والكراهية وإلصاق الشر بالخصم والتحريض.

وعلى الرغم من أننا أحرزنا تقدما في مجالات معينة ومع بلدان معينة، لا تزال هناك بلدان أخرى مولعة بالقتال في حروب انتهت منذ زمن بعيد ولا تزال متشبثة بأحقاد لا مكان لها في العالم المتحضر. وأكثر ما يؤسف عليه هو أنه بعد ٥٠ عاما من إنشاء إسرائيل وبالرغم من الخطوات الكبيرة التي قطعناها نحو السلام والاندماج مع جيراننا في المنطقة لا تزال هناك بعض الأنظمة ترعى قوى الرفض الشريرة حتى تديم صراعا عديم الجدوى وعقيما معنا.

إن حكومة لبنان إذ تتمسك على طول حدودنا الشمالية بموقفها القائل بأن مواصلة العدوان على إسرائيل وعدم إذعانها لإرادة المجتمع الدولي مشروعان. وفي أيار/مايو ٢٠٠٠ سحبت إسرائيل بصورة انفرادية قواتها من جنوب لبنان في امتثال كامل لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). وأكد الأمين العام على وفاء إسرائيل بمسؤولياتها وفق القرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، وفيما بعد أقر بذلك مجلس الأمن ووردت إشارات متكررة إليه في قراري مجلس الأمن ١٣١٠ (٢٠٠٠) و ١٣٣٧ (٢٠٠١)، على سبيل المثال. ويتعين على حكومة لبنان الآن أن تفي بمسؤولياتها المتبقية بموجب القرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، أي العمل على نشر قواتها المسلحة حتى الخط الأزرق لكي تعيد بسط سلطتها الفعالة على المنطقة الجنوبية وتعيد السلام والأمن في المنطقة.

وبالرغم من أن إسرائيل كانت تأمل بأن يحفز انسحابها من لبنان الحكومة اللبنانية على ضمان السلم والأمن على الحدود، وهذا واجبها وفق القانون الدولي، فلم يتحقق ذلك. إذ تواصل منظمة حزب الله الإرهابية عدوانها على إسرائيل بشنها اعتداءات عبر الحدود بمدافع الهاون والقذائف والصواريخ؛ واختطاف وقتل جنود ومدنيين إسرائيليين؛ وغارات على الحدود؛ وتفجيرات على جوانب الطرق.

وفي تشرين الأول/أكتوبر الماضي، اختطف حزب الله، واغتال، ثلاثة جنود إسرائيليين أثناء قيامهم بأعمال الدورية على الجانب الإسرائيلي من الخط الأزرق. وفي تشرين الأول/أكتوبر الماضي، قام حزب الله مرتين بشن هجمات رئيسية غير مبررة على إسرائيل، مستخدما مدافع الهاون والقذائف المضادة للدبابات. وقد رفض كل من الأمين العام ومجلس الأمن بجلاء أي إيحاء بأن استخدام القوة من جانب حزب الله، أو أي منظمة إرهابية، هو بديل مشروع للتسوية السلمية للتراعات. فإذا كانت هناك حاجة إلى أدلة أخرى على هذا المبدأ، فإن القرارين ١٣٧٣(٢٠٠١) و ١٣٧٧ (٢٠٠١) يعيدان التأكيد على عدم جواز السماح من جانب أي دولة باستخدام أراضيها قاعدة لشن هجمات إرهابية عبر الحدود.

كما أن الأمين العام نفسه قد أورد الملاحظات التالية في تقريره المؤرخ ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١:

> ”إن المصدر الأكبر للقلق كان الهجمات التي تم شنها عبر الخط الأزرق في منطقة مزارع شبعا، وهي أعمال ارتكبت عن عمد في خرق مباشر لقرارات مجلس الأمن“. (S/2001/66، الفقرة ١٨)

> ”وأكثر الطرق بساطة واستقامة لكفالة استتباب الهدوء في المنطقة هو أن يتصرف الطرفان وفقا لقرارات مجلس الأمن . . . ويستلزم هذا من حكومة لبنان أن تبسط سلطتها الفعلية وتحافظ على استتباب القانون والنظام على كافة أراضيها حتى الخط الذي حددته الأمم المتحدة. فهذا هو حقها وواجبها، اللذان ثابر مجلس الأمن على التمسك بهما، واللذان دفع جنود الأمم المتحدة حياتهم ثمنا لهما“. (المرجع نفسه، الفقرة ١٩)

وقد دعت إسرائيل حكومة لبنان مرارا وتكرارا إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، كما يطالب بذلك القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) والقرارات اللاحقة. وبالرغم من تلك النداءات، لم تفلح حكومة لبنان في كبح حزب الله. بل على النقيض من ذلك، منح لبنان حزب الله عمليا السيطرة في جنوب لبنان، وهو الوضع الذي يطلق يد تلك المنظمة في تدريب الإرهابيين وتنظيم وارتكاب الهجمات الإرهابية القاتلة كلما أراد ذلك.

إن استمرار الوضع الحالي يحمل في طياته خطر تصعيد الموقف الأمر الذي ينطوي على زيادة الخطر على أمن وسلامة المدنيين على جانبي الخط الأزرق. والسبيل الوحيد لتلافي ذلك الوضع هو أن يعمل لبنان على الفور من أجل الاضطلاع بمسؤولياته بموجب القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و ١٣١٠ (٢٠٠٠)، وأن يتقيد بنصوص القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) فيما يتعلق بقمع الإرهاب والمنظمات الإرهابية، الأمر الذي من شأنه أن يجعل سياساته متسقة مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة ومع إرادة المجتمع الدولي. وبالنسبة لبلد يتكلم كثيرا وبصوت عال عن أهمية الشرعية الدولية، فسوف يستفيد لبنان كثيرا من تلبيته نداءات المجتمع الدولي، بل والمبادئ السامية التي ينادي بها أيضا.

وعندما نتطرق إلى التهديد الذي يمثله الإرهاب على السلام والاستقرار، لا يمكن أن نغفل عن حقيقة أن المنظمات الإرهابية ما كان يمكنها أن تعمل بالشكل الذي تعمل به لولا ما تحصل عليه من دعم وتشجيع وتمويل وملاذ من جانب الدول. وفي حالة حزب الله، فإن ذلك الدعم يأتي من أنظمة أخرى في الشرق الأوسط، وعلى وجه التحديد حكومتي سوريا وجمهورية إيران الإسلامية.

إن حكومة سوريا تقوم بدور أساسي في تيسير الاعتداء المستمر لحزب الله ضد إسرائيل. وسوريا تسمح لحزب الله بأن يحتفظ بمنشآت للتدريب في سهل البقاع الذي تسيطر عليه، وتمنح الإرهابيين التابعين لحزب الله مأوى آمنا في الأراضي السورية. ولا تزال دمشق نقطة العبور الرئيسية لنقل الأسلحة إلى كوادر حزب الله في الميدان.

كما أن سوريا تسمح للعديد من المنظمات الإرهابية الأخرى بأن تحتفظ بمقارها في دمشق، بما في ذلك الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة التي يتزعمها أحمد جبريل، ومنظمة الجهاد الإسلامي الفلسطينية والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وكذلك، سمح للمنظمة الإرهابية الفلسطينية حماس بأن تفتح مكتبا رئيسيا جديدا لها في دمشق في آذار/مارس الماضي. وتفاخر هذه المنظمات بادعاء المسؤولية عن عشرات من الهجمات الإرهابية ضد إسرائيل عبر السنين، بما في ذلك العملية الانتحارية التي وقعت البارحة واستهدفت حافلة بالقرب من باربديس هاناه، وحادث إطلاق النيران في العفولة يوم الثلاثاء الماضي. ويحتفظ العديد من تلك المنظمات كذلك بمنشآت تدريب في سهل البقاع وتتلقى العون والدعم السوقي من الحكومة السورية.

ومن المؤسف بشكل خاص، أن الدعم السوري للإرهاب الموجه ضد إسرائيل مستمر في الوقت الذي تتضافر فيه جهود العالم لمكافحة الخطر المشترك المتمثل في الإرهاب، حتى بالرغم من مشاركة سوريا في مفاوضات السلام الرامية إلى إنهاء حالة الحرب طويلة الأمد بين بلدينا، ورغم أن سوريا قد انتخبت عضوا غير دائم العضوية في مجلس الأمن.

وكانت آخر مساعي التوصل إلى سلام شامل على أساس إطار العمل الذي وضع في مؤتمر مدريد للسلام، قد تمثلت في الاجتماعات بين رئيس الوزراء السابق باراك ووزير الخارجية السوري فاروق الشرع والتي عقدت في شيفردزتاون، بولاية ويست فيرجينيا، في كانون الثاني/يناير

٢٠٠٠ . وانسحب الجانب السوري من تلك المحادثات بعد أن قدمت إسرائيل عرضا شاملا يشتمل على حلول توفيقية بشأن الأراضي.

مع ذلك، وقبل بضعة أيام تحديدا، أكد وزير الخارجية شمعون بيريز علانية استعداد إسرائيل لاستئناف المفاوضات مع سوريا، على الفور ودون شروط مسبقة، على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

وجمهورية إيران الإسلامية هي الداعم الأساسي لحزب الله منذ فترة طويلة، ولها دور مساند في الهجمات التي تشنها تلك المنظمة لا على المنطقة الشمالية من إسرائيل فحسب، بل على الأهداف اليهودية والإسرائيلية في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك قصف السفارة الإسرائيلية ومركز تابع للطائفة اليهودية في بيونس أيرس.

وكما هو معروف على نطاق واسع، فإن إيران ناشطة أيضا في دعم وتمويل وتسليح وتدريب الإرهابيين الذين ترسلهم منظمتا الجهاد الإسلامي وحماس الفلسطينيتان ليهاجموا إسرائيل. وتواصل إيران العمل بنشاط كذلك من أجل حيازة وبناء قدرة هجومية من الأسلحة غير التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية. وتشير التقارير إلى أن إيران ستتمكن من إنتاج أسلحة نووية في غضون سنوات، ولكن إيران قد استخدمت الأسلحة الكيميائية بالفعل انتقاما لاستخدام مماثل من جانب العراق.

إن إيران، بحيازتها للصاروخ شهاب – ٣ طويل المدى، والذي يبلغ مداه ١٣٠٠ كيلومتر، قد أصبحت لديها القدرة على الوصول إلى المدن الإسرائيلية. وعندما جرى استعراض هذا الصاروخ عبر شوارع طهران في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، كان منقوشا على حاملة الصاروخ العبارة التالية: ”يجب أن تمحى إسرائيل من على الخريطة“. وفي ضوء عداء إيران السافر لدولة ذات سيادة، فلابد وأن تكون قدراتها التسليحية مثار قلق المجتمع الدولي برمته.

إن العلاقات بين إسرائيل وإيران لم تكن على هذا النحو دائما. مع ذلك، فمنذ الإطاحة بنظام الشاه واعتبار إسرائيل ”الشيطان الأصغر“، ما فتئ المسؤولون الإيرانيون يدعون إلى الجهاد وتدمير دولة إسرائيل. وتعبر لغة زعماء إيران عن رفض كامل لإسرائيل يتجاوز حدود أي خلاف قد يكون قائما فيما يتعلق بالسياسات الخارجية لكل منهما. كما دأبت الصحافة الإيرانية على الإشادة بالهجمات الإرهابية ضد إسرائيل، بما في ذلك الهجوم على الملهى الليلي دولفيناريوم في تل أبيب، والذي راح ضحيته ٢٣ شخصا.

وفي الوقت نفسه، وعلى عتبة إيران يقف العراق، وهو بلد لا يكتفي بتغذية الإرهاب من أجل شن حرب بالوكالة، وإنما يشعر بالارتياح التام لارتكاب الجرائم بنفسه. فتطلعات العراق الإقليمية وباعثه على امتلاك أسلحة الدمار الشامل أقوى من أي وقت مضى. وقد ثابر العراق في محاولاته لتطوير الأسلحة التقليدية ووسائل إيصالها، والتي يقع معظمها تحت رادار مفتشي الأسلحة الدوليين، الذين منعوا من الوصول لمراقبة برامج التسلح العراقي لأكثر من ثلاث سنوات.

إن هذا الوضع يثير القلق الشديد في ضوء الإعلانات العدائية المتكررة للرئيس العراقي صدام حسين ضد إسرائيل والدول الأخرى وحماسه الثابت لإطلاق الصواريخ على السكان المدنيين في إسرائيل والمملكة العربية السعودية والكويت وحتى ضد مواطنيه أنفسهم. والعراق حتى اليوم، يواصل إطلاق تهديداته ضد دولة إسرائيل دون أن يسبقها استفزاز.

إن رفض العراق المستمر لحق إسرائيل في الوجود، وتاريخه الذي يشهد بالعدوان وعدم الامتثال لقرارات الأمم

المتحدة، وقدراته في مجال الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية، وافتقاره إلى تأنيب الضمير لدى مهاجمة الأهداف المدنية، كل ذلك يبرز التهديد المستمر الذي يمثله بالنسبة لشعب المنطقة. ويجب أن يواصل المجتمع الدولي ضغوطه الشديدة على العراق من أجل ضمان امتثاله للقانون الدولي وكفالة عدم امتلاكه للقدرة على تهديد الأمن الإقليمي.

إن الرغبة في السلام مع جيراننا تمثل الهدف الأسمى لدولة إسرائيل ومواطنيها. فمنذ عام ١٩٤٨، وإسرائيل تبدي استعدادها لقبول الحلول الوسطى في السعي لتحقيق السلام والبحث المستمر عن مبادرات جديدة لصنع السلام.

وقد وصف وزير خارجيتنا بكل بلاغة في البيان الذي ألقاه في المناقشة العامة قبل بضعة أسابيع، أن العالم يتغير أمام أعيننا. وهناك فرص جديدة تنتظر جميع الدول التي تتحلى بالشجاعة لاغتنامها. وصراعات الماضي على الأراضي أصبحت لا معنى لها في عالم نترابط فيه ترابطا وثيقا، ونتكافل ونصبح فيه أمما متحدة بكل معنى الكلمة.

إن رؤية إسرائيل للسلام تتمثل في تعيين حدود مرسومة بوضوح من شأنها أن تزيل أي صراع على الأراضي، وفي إطار إقليمي للأمن يكبح التهديد الذي يمثله المتطرفون، وتخفيض حاجة الدول إلى إنفاق مبالغ طائلة من الموارد على تأمين دفاعها. إننا نتصور مستقبلا تتمتع فيه جميع الشعوب بحرية تقرير مصيرها في كرامة وأمن متبادلين. إننا نتصور سلاما من شأنه أن يحسن حياة جميع الشعوب في منطقة الشرق الأوسط ويمكن أن يفتح الباب أمام النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي.

ومهما يبدو هذا العالم التعاوني الجديد قريب المنال على نحو مشوق، فلا يزال يبعدنا عنه بحر محيط. ويتمثل الخطر الرئيسي الذي يفصل الشرق الأوسط عن الفرص التي لا تصدق لعصرنا في خطر الإرهاب الذي تغذيه إيديولوجيات تتسم بالتطرف والعنف، وكثير منها يولد خارج حدود إسرائيل مباشرة. ولا يمكننا أن نأمل في الاشتراك في حوار مفيد ومنتج يفتح للشرق الأوسط ما ينتظره من إمكانيات ويوفر لشعوب المنطقة مستقبلا أفضل، إلا بشجب هذه الإيديولوجيات واستئصال المنظمات الإرهابية التي تعتنقها.

في ١١ أيلول/سبتمبر استيقظ العالم على حقيقة نكبت بها إسرائيل عشرات السنين، الحقيقة المتمثلة في الإرهاب الذي ترعاه الدولة. وفي أعقاب هذه الاعتداءات الرهيبة، اكتشف العالم أمورا فهمتها إسرائيل منذ وقت بعيد؛ ألا وهي أن الإرهاب يمثل خطرا يهدد جميع الشعوب الحرة، وأن الإرهاب لا يعرف الحدود أو الجنسية أو العرق أو الدين، وأن الإرهاب لا يمكن أن يوجد إلا بدعم وتواطؤ من الدول وأن مكافحة الإرهاب تعني شن حملة لا تعرف الكلل ولا تقبل المساومة.

وما فتئت إسرائيل منذ نشوئها ترابط على خطوط المواجهة في هذه الحملة. والواقع أن الإرهابيين في منطقتنا يواصلون تسليح أنفسهم ويواصل رجال الدين تحريضهم ولا تزال بعض الأنظمة تشجعهم، كل ذلك بهدف منع غرس بذور السلام والتعايش في الشرق الأوسط.

الإرهاب يشكل الخطر الرئيسي الذي يهدد الألفية الجديدة. وسوف تصبح المحاولات التي تبذلها الأمم المتحدة وبعض الدول المعنية لتيسير حل الصراعات القديمة العهد في الشرق الأوسط دون جدوى ما لم نعالج الإرهاب. وإذا لم نعالج الإرهاب بكل حزم، فإن عملية السلام في الشرق الأوسط لن تكون الضحية الوحيدة.

يحتاج السلام في الشرق الأوسط إلى أن لا يكون مجرد حلم، ولسنا بحاجة إلى أن تكون المواجهات التي لا نهاية لها الحقيقة الوحيدة التي نواجهها. ولكن حتى نصل إلى السلام، فإنه يجب أن يكون هناك التزام راسخ – أخلاقي وسياسي على السواء – بنبذ العنف ووضع حد للإرهاب واعتناق الحوار والمفاوضات. هذا هو الالتزام الذي ينبغي أن تأخذه القيادات في الإقليم على عاتقها لصالح الأجيال القادمة. ومن المؤكد أنه إذا ما تم الوفاء بهذا الالتزام، فإن انتصار السلام، السلام الحقيقي، سيكون انتصارا لجميع الشعوب في الشرق الأوسط ولجميع الأجيال القادمة.

السيد ليستريه (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): قبل عشر سنوات، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، أخذت الوفود المشتركة في مؤتمر مدريد للسلام على عاتقها أن تعمل من أجل التوصل إلى حل سلمي وتفاوضي للصراع في الشرق الأوسط.

وفي المفاوضات التي تلت ذلك، اعترفت إسرائيل والسلطة الفلسطينية بحقوقهما السياسية المتبادلة وقبلتا مبدأ التعايش السلمي في كرامة وأمن. كما التزمتا بالتفاوض على تسوية عادلة ودائمة وشاملة لخلافاتهما. وهكذا فقد قبل الطرفان بالمبدأ القاضي بأنه لا يمكن تحقيق السلام والمصالحة إلا عن طريق عملية من المفاوضات الدبلوماسية لا عن طريق العنف.

وعلى النقيض من هذه الالتزامات والتطلعات الجديرة بالثناء، غرق الشرق الأوسط مرة أخرى في دوامة العنف الذي يعرض الإنجازات التي تحققت منذ مؤتمر مدريد للسلام للخطر.

ونتيجة لزيادة حدة القتال فقد قتل أو جرح الألوف من الفلسطينيين والإسرائيليين. وأود أن أكرر من جديد بهذه المناسبة تعازي الأرجنتين حكومة وشعبا لأسر جميع الضحايا التي تعرضها علينا شبكات التلفزيون العالمية كل يوم في برامجها الإخبارية.

وقد أعلن منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط مؤخرا، أن الحالة في المنطقة بلغت أسوأ حالة مرت بها في السنوات العشر الأخيرة. إن هذا البيان يدل على الخطورة القصوى التي تتسم بها الحالة الراهنة وعلى الحاجة الملحة إلى تجنب الوقوع في هاوية انتشار الصراع إلى المنطقة بأسرها.

ولا شك في أن الشرق الأوسط ينبغي أن يستكشف من جديد نظرة استشرافية تستهدف تحقيق السلام. ولا يمكن أن يترك الإسرائيليون والفلسطينيون والمجتمع الدولي منطق العنف لكي يسود، أو يتركوا معاناة المدنيين الأبرياء مستمرة أو يتركوا الحقد يتعمق بين الشعبين. إن ثمن اللامبالاة غال جدا من حيث الخسائر في الأرواح البشرية.

وأثناء المناقشة العامة الأخيرة للجمعية العامة أكد رئيس جمهورية الأرجنتين، فرناندو دي لا روا، تأييد بلدي التقليدي لتحقيق سلام مستقر دائم في الشرق الأوسط، يقوم على أساس احترام حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة، وكذلك حق إسرائيل في العيش داخل حدود آمنة معترف بها دوليا. وقال أيضا إن استعمال العنف والإرهاب بجميع أشكالهما أمر غير مقبول بتاتا ولن يؤدي إلا إلى تفاقم الحالة، ويجب أن يوافق الطرفان على وجه الاستعجال على وقف إطلاق النار والبدء في مفاوضات بشأن الاتفاق النهائي الذي بدا في متناول اليد منذ وقت ليس ببعيد.

وأثناء نفس المناقشة، أكد الطرفان الرئيسيان في الصراع من جديد التزامهما بعملية السلام وأكدا الحاجة إلى إنهاء الحالة الراهنة. ففي ذلك السياق، اعترف شمعون بيريز

وزير خارجية إسرائيل بأن إنشاء دولة فلسطينية مستقلة هو الخيار الأفضل لإسرائيل. ومثل هذه الدولة من شأنها أن تمكن الفلسطينيين من ممارسة حرياتهم، ومن الازدهار الاقتصادي، ومن الحفاظ على تقاليدهم والتمتع بأعلى مستويات التعليم. وأعرب الرئيس ياسر عرفات بدوره عن التزامه بالسلام بوصفه الضمان الوحيد لحرية وأمن الإسرائيليين والفلسطينيين وشعوب الشرق الأوسط.

كما أعرب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، جورج بوش عن التزامه بالعمل من أجل أن يجيئ اليوم الذي تعيش فيه دولتان – واحدة إسرائيلية والأخرى فلسطينية – في سلام معا، داخل حدود آمنة معترف بها. وكانت الإعلانات التي صدرت فيما بعد عن وزير الخارجية كولن باول في لويفيل بكنتاكي، بنَّاءة أيضا وهامة.

وتظهر هذه البيانات وجود توافق في الآراء على أن الطريق الوحيد إلى السلام والعدل والأمن في الشرق الأوسط هو طريق التفاوض، وأن العنف لن يحل مشاكل المنطقة، بل إنه على العكس سيسبب تفاقمها.

ولهذه الأسباب نناشد الأطراف مرة أخرى مراعاة وقف إطلاق النار، وفقا لخطة تنت، والتحرك بسرعة لتنفيذ تقرير ميتشل. وينبغي أن نذكر بأن التوصية الرئيسية بين توصيات التقرير كانت ضرورة أن تبذل السلطة الفلسطينية جهودا لوقف العنف وأن توقف إسرائيل جميع أنشطة الاستيطان.

وفيما يتعلق بأعمال العنف، يتعين على السلطة الفلسطينية أن ترسل إشارات واضحة للفلسطينيين والإسرائيليين على السواء تفيد بأن العنف غير مقبول وأن تبذل جهودا بنسبة ١٠٠ في المائة لمنع هذا النوع من الأعمال ومعاقبة مرتكبيها.

وينبغي تجميد جميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية، بما في ذلك ما يسمى بالنمو الطبيعي للمستوطنات الموجودة حاليا. ووفقا للقانون الدولي، تعتبر هذه المستوطنات غير شرعية وتشكل انتهاكا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن.

إن وقف العنف، واستئناف التعاون الأمني وإنشاء تدابير لبناء الثقة تعد جميعها أمورا جوهرية لاستئناف المفاوضات. لكن أيا من هذه التدابير لن يستدام فترة طويلة ما لم ترجع الأطراف بجدية إلى طاولة المفاوضات وتواصل العملية التي بدأت منذ عقد مضى.

وبغية إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، على نحو ما دعت إليه قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، ينبغي إحراز تقدم في جميع جوانب عملية السلام.

وينبغي أن تسوى قضية فلسطين على أساس التنفيذ الكامل لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) بحسن نية ووفقا لمبادئ مؤتمر مدريد واتفاقات أوسلو والاتفاقات الأخرى التي توصلت إليها الأطراف. وفي مجال السعي إلى حل نهائي لهذا الصراع ينبغي بذل كل جهد لتحقيق التوافق بين تطلعات الفلسطينيين المشروعة لاستقلالهم المادي وكرامتهم الشخصية وحق إسرائيل المشروع في الاعتراف والأمن.

وفي جنوب لبنان، يعتبر التنفيذ التام لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) أمرا جوهريا – وفي رأينا أنه في ظل الظروف الحالية يجب على جميع الأطراف ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس، واحترام الخط الأزرق الذي حددته الأمم المتحدة، والامتناع عن الأعمال الاستفزازية التي تزيد التوتر على طول الخط أو التجاوز عن تلك الأعمال.

وفيما يتعلق بمرتفعات الجولان، يدعو القراران ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في عام ١٩٦٧. ويقلقنا في هذا الصدد، انعدام الحوار بين الجمهورية العربية السورية وإسرائيل من أجل تنفيذ هذه القرارات وندعو الطرفين لاستئناف الحوار على نحو صريح وبنَّاء، مع أخذ مبدأ ''الأرض مقابل السلام'' في الاعتبار.

ويتمثل أحد أبعاد المسؤولية التي تتحملها الأمم المتحدة فيما يتصل بالقضية الفلسطينية في الالتزام الشخصي للأمناء العامين المتعاقبين لعملية السلام. وتؤيد الأرجنتين الجهود التي يبذلها الأمين العام السيد كوفي عنان لحث الأطراف على التوقف عن العنف والعودة إلى طاولة التفاوض. ويثني بلدي بالمثل على الإجراء الذي اتخذه منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط السيد تيرجي رويد لارسن، الذي يواصل العمل بلا كلل في نفس الاتجاه. كما نؤيد الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وغيرهما من الجهات الدولية الفاعلة لإعادة عملية السلام إلى مسارها من جديد.

إن الحالة في الشرق الأوسط تمر بأصعب وأحرج المنعطفات. وإذا لم ترجع الأطراف إلى طاولة التفاوض، فإنها ستواجه احتمالات استمرار القتال في السنوات المقبلة. ونأمل أن تتمكن الشعوب في الشرق الأوسط من العيش والعمل والازدهار سويا، لأن التاريخ والجغرافيا حكما عليها بالتعايش جنبا إلى جنب. وعلى القادة الإسرائيليين والعرب أن يتصرفوا بحزم لإذكاء الالتزام بالسلام في نفوس شعوبهم. ونحن ندرك أن هذه المهمة ستكون صعبة، ولكننا نعرف أيضا أن مسار السلام هو الخيار الوحيد أمام جميع سكان المنطقة.

السيد عبد الله (بروني دار السلام) (تكلم بالانكليزية): لما كانت هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة، أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في هذه الدورة. وإنني واثق بأنكم ستسددون خطانا، وإننا نتطلع إلى العمل على نحو وثيق معكم.

إن الحالة المحفوفة بمخاطر بالغة في الشرق الأوسط تدفع بروني دار السلام إلى الشعور بقلق بالغ. ومع تصاعد مستوى العنف، وخاصة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، يبدو السلام في هذه المنطقة بعيد المنال أكثر من أي وقت مضى.

بيد أن المجتمع الدولي لا يملك أن يدع جهود العقد الماضي وإنجازاته تذوي. بل يجب أن نبني فوقها. وإعادة مناخ الثقة وتعزيزه ضروريان لاستئناف عملية السلام. وتلزم ممارسة بعض تدابير ضبط النفس، ومن المهم أن تنهي جميع الأطراف المتصارعة أعمال العنف كافة.

ونعرب في هذا الصدد عن التقدير الشديد للمحاولات التي بذلت في الآونة الأخيرة لجلب الأطراف المعنية إلى طاولة التفاوض. ونؤيد المبادرات التي اضطلع بها السناتور جورج ميتشل، ونرحب بالتوصيات الواردة في تقرير ميتشل الذي صدر في شهر نيسان/أبريل من هذا العام. كما نرحب بالمبادرات التي بذلتها الولايات المتحدة مؤخرا لمحاولة التوصل إلى هدنة بين الطرفين المعنيين. وستكون لهذه المبادرة أهميتها في تمهيد الطريق أمام إحراز تقدم على الجبهات الدبلوماسية من جانب جميع الأطراف المعنية.

وللأمم المتحدة في الوقت ذاته دور حاسم أيضا تؤديه في هذه المسألة، بوصفها مؤسسة مكلفة بصون السلام والأمن. وينبغي أن تواصل الأمم المتحدة من خلال مختلف الجهود والأنشطة التي تضطلع بها الوفاء بمسؤوليتها تجاه قضية فلسطين بجميع جوانبها إلى أن يتم حلها على نحو مرض.

وترى بروني دار السلام أن السلام في الشرق الأوسط لن يتسنى تحقيقه إلا بالتوصل إلى تسوية سلمية للقضية الفلسطينية وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وانسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك تفكيك المستوطنات غير القانونية، عنصر ضروري لإحراز أي تقدم مجد في عملية السلام.

ومن الأمور المشجعة أن نلاحظ أن المجتمع الدولي أعلن دون مواربه دعمه لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. ونرحب في هذا الصدد بالبيان الذي أدلى به الرئيس بوش تأييدا لإقامة دولة فلسطينية.

وختاما، لا شك في أن المسألة المعروضة علينا جديرة بأقصى اهتمامنا بصفة عاجلة ولا يجوز أن نقف مكتوفي الأيدي نراقب التطورات المثيرة تمر بنا دون أن نولي الاعتبار اللائق للخسارة الفادحة في الأرواح. ويتعين على المجتمع الدولي لذلك أن يتصرف بإصرار وأن يبذل كل ما وسعه لإحلال السلام في ربوع الشرق الأوسط.

السيد طيب (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): يظل الفشل في إحراز تقدم في عملية السلام موضع اهتمامنا الجماعي منذ اجتمعنا في العام الماضي للنظر في الحالة في الشرق الأوسط. ومن دواعي الأسف أن السلام الذي كنا ننشده، والذي آذن به مؤتمر مدريد للسلام منذ عقد من الزمان، والذي كان سيتحقق على مسارين، مسار بين إسرائيل والفلسطينيين والآخر بين إسرائيل والبلدان العربية الأخرى، يعاني من الانتكاس.

أما على المسار الفلسطيني، فنحن نرى الأراضي الفلسطينية تغرق سريعا في حالة من الفتنة والاضطراب. وقد فقد مئات الفلسطينيين أرواحهم منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ بسبب الاستخدام غير المتناسب للقوة العسكرية من قبل سلطة الاحتلال. ومما يزيد الحالة سوءا الممارسة غير المقبولة المتمثلة في عمليات الإغلاق والحصار الاقتصادي، التي زادت من مستوى الفقر والشقاء والمعاناة بدرجة ملحوظة.

علاوة على ذلك، فإن الاضطهاد القاسي الذي يتجلى في مصادرة الأراضي الفلسطينية وهدم المنازل لتوسيع مستوطنات سلطة الاحتلال لا يؤدي بالتأكيد إلى إحياء عملية السلام. بل إن هذا قد أدى على العكس من ذلك إلى تفاقم الأجواء المتوترة بالفعل، وتأجيج الصراع إلى أبعاد تقترب من الخطورة، لأن السنين الأخيرة لم تشهد شعورا بالإحباط وخيبة الأمل بمثل عمق المشاعر الراهنة نتيجة لسياسات الاحتلال.

ومفاوضات السلام الإسرائيلية السورية متوقفة بالمثل، لأن القاعدة الأساسية لا تزال كما كانت، وهي أنه لا يمكن تحقيق سلام حتى يتوقف الاحتلال. وينعكس مناخ التوتر القائم بين الجانبين في استمرار تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. لذلك فإن من الملائم أن نحيط علما بالملاحظات الواردة في تقرير الأمين العام:

> ”ورغم الهدوء الذي يسود حاليا القطاع الإسرائيلي – السوري، لا تزال الحالة في الشرق الأوسط مفعمة الخطر، ويحتمل لها أن تظل كذلك ما لم وإلى أن يتم التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط“ (S/2001/499، الفقرة ١١).

ومن دواعي سرورنا أن نلاحظ اتسام الحالة في لبنان باستقرار عام في كافة أرجاء منطقة عمل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بعد انسحاب دولة الاحتلال في العام الماضي. بيد أننا ينبغي أن نلزم جانب اليقظة لاحتمال حدوث انتهاكات متفرقة للمجال الجوي اللبناني، لأن هذه الحوادث قادرة على تقويض الاستقرار في المنطقة. ومن ثم فإن من

الضروري أن تحترم جميع الأطراف الخط الأزرق، الذي دعا إليه مجلس الأمن، وأن تمتنع عن اتخاذ أي إجراء لزعزعة استقرار الحالة. ومع أن حكومة لبنان قد اتخذت بعض الخطوات المحدودة لإعادة بسط سلطتها على المناطق التي سبق خضوعها للاحتلال، فإننا نتطلع إلى اليوم الذي يستعيد فيه هذا البلد كامل سيادته ووحدته وسلامته الإقليمية.

يسود منطقة الشرق الأوسط تشوق إلى السلام ربما يفوق بكثير أي تشوق إليه عرفناه في الماضي، والمسار المؤدي إلى تحقيق سلام دائم وشامل يحدده جيدا العديد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، ويتوقف نجاح عملية السلام برمتها على تنفيذ هذه القرارات.

مجمل القول إن التحديات الماثلة أمامنا هائلة، غير أننا لا بد من أن نكفل عدم انتكاس المنطقة وعودتها إلى أحضان النزاع والصراع. ويجب علينا أن نغتنم هذه الفرصة للجمع بين الأطراف وجعل جهود السلام نقطة تحول تاريخية غير قابلة للانتكاس. فآمال شعوب الشرق الأوسط ومصالحها، بل آمال العالم بأسره ومصالحه، تدعو للتوصل إلى سلام حقيقي، وأمن مشترك، ورخاء عام.

السيد ساتوه (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لقيادتكم، سيدي الرئيس، المتمثلة في عقد هذه الجلسة في وقت مناسب تماما لمناقشة الحالة في الشرق الأوسط.

إن أعمال العنف الدائر باستمرار في هذه المنطقة منذ أكثر من عام تلحق ضررا بالغا بالجهود المبذولة لإحلال سلام دائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وتهيب حكومة اليابان بجميع الأطراف المعنية أن تمارس ضبط النفس وأن تضع على الفور حدا لهذا العنف.

الطريقة الوحيدة لتسوية أي صراع تكون من خلال الحوار والتفاوض استنادا إلى التصميم الراسخ من جانب الأطراف المعنية على العمل من أجل السلام. لذلك فإننا نطلب إلى كل من السلطات الإسرائيلية والفلسطينية أن تبذل قصارى جهدها لاستئناف عملية السلام وفقا لخطة تنت وتقرير ميتشل.

ونرحب في هذا الصدد بإشارة وزير الخارجية كولن باول يوم ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى التزام حكومة الولايات المتحدة الثابت بالاشتراك النشط في عملية السلام في الشرق الأوسط وبإيفاده وزير الخارجية المساعد بيل بيرنز والجنرال أنتوني زيني إلى المنطقة. ولا يخالجني شك في أن اشتراك الولايات المتحدة النشيط ضروري لإحراز تقدم في عملية السلام. وتحث حكومة اليابان الطرفين بقوة على التجاوب مع هذه الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة.

وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت المشاركة البناءة من جانب العديد من البلدان الأخرى المهتمة بسلام المنطقة وتنميتها، ضرورية لتحريك مسيرة السلام إلى الأمام. ونحن نرحب بالمبادرات التي أقدم عليها عدد من البلدان الأوروبية في هذا السياق.

وحكومة اليابان، فيما يخصها، عازمة على تقديم كل ما باستطاعتها من دعم وتعاون لعملية السلام. وقد دعا رئيس الوزراء جونيشيرو كويزومي ووزير الخارجية ماكيكو تاناكا الطرفين مرارا وتكرارا إلى إنهاء العنف واستعادة الثقة المتبادلة واستئناف عملية السلام وفقا لتقرير ميتشل.

وهناك أيضا مهمة أساسية مطلوبة من المجتمع الدولي، هي المساعدة في تحقيق التنمية والنمو المطرد للاقتصاد الفلسطيني، بالتوازي مع جهوده سعيا إلى السلام في الشرق الأوسط. وإدراكا لهذه الحقيقة، قدمت حكومة اليابان، منذ عام ١٩٩٣، مساعدة اقتصادية تزيد على ٦٠٠ مليون دولار لأغراض مثل المساعدة في تغطية التكاليف اللازمة لإقامة السلطة الفلسطينية، وتشييد الهياكل الأساسية

الاقتصادية والاجتماعية، وبناء المدارس والمستشفيات، وخلق فرص العمل. كما قدمت مساعدة طارئة تبلغ نحو ٤٠ مليون دولار لتخفيف الصعوبات الاقتصادية الخطيرة التي تواجه الفلسطينيين بسبب الأوضاع السائدة منذ أيلول/سبتمبر من العام الماضي.

وعلاوة على ذلك، ما برحت حكومة اليابان تقدم مساهمات كبيرة لأنشطة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، باعتبارها أحد المانحين الرئيسيين.

إن الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها الفلسطينيون أصبحت تزداد خطورة مع مرور الوقت، ومن ثم، أود أن أغتنم هذه الفرصة للتشديد على أهمية أن يبذل المجتمع الدولي جهودا إضافية لدعم الشعب الفلسطيني.

لقد أيدت حكومة اليابان بشكل ثابت حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، بما في ذلك حقه في إقامة دولة مستقلة. وهي أيضا تؤيد حق إسرائيل في العيش في سلام داخل حدود آمنة معترف بها. وقد علّمنا التاريخ أن تحقيق هذين الهدفين ليس بالمهمة السهلة. ولكن التاريخ بيّن لنا أيضا كيف أنه في عقد التسعينات أمكن إنجاز بعض الخطوات الملموسة باتجاه التوفيق بين الهدفين، وذلك بفضل جهود البلدان المعنية. وحكومة اليابان يحدوها خالص الأمل في أن يأتي قريبا اليوم الذي نرى فيه دولتين – إسرائيل وفلسطين – تتعايشان معا في سلام داخل حدود آمنة معترف بها.

بعد هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية التي شكلت نقطة تحول، تولدت في صفوف المجتمع الدولي قوة دفع جديدة تسمو فوق الخلافات الدينية والعنصرية والثقافية. وبالنسبة لقضية السلام في الشرق الأوسط أيضا يتعين على الأطراف المعنية أن تنتهز هذه الفرصة وتضاعف جهودها لكي تمضي قدما نحو إحلال سلام دائم في المنطقة، على أساس روح من الوئام والتعاون. وقد عقدت حكومة اليابان عزمها على أن تبذل قصارى جهدها لدعم تلك الجهود.

السيد ماكيرا (شيلي) (تكلم بالاسبانية): يود وفد بلادي، كعهده في السنوات السابقة، أن يعيد التأكيد على أن موقف شيلي إزاء الحالة في الشرق الأوسط ينطلق من الاحترام الصارم لمبادئ القانون الدولي.

وتود شيلي أن تكرر الإعراب عما جاء في الإعلان المتعلق بالأزمة في الشرق الأوسط الذي أصدره وزراء خارجية مجموعة ريو، في اجتماعهم يوم ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر بمناسبة انعقاد الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. كما تؤكد شيلي مجددا تأييدها لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين يشكلان الإطار القانوني للتسوية الشاملة العادلة والدائمة للصراع الذي هو موضوع مناقشتنا اليوم.

وبناء على ذلك، فإننا نعترف بحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في إقامة دولة مستقلة وديمقراطية وقادرة على البقاء، وكذلك بحق إسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة معترف بها دوليا.

ونلاحظ مع القلق وبكل أسف أن مفاوضات عملية السلام التي بدأت في أوسلو عام ١٩٩٣ توقفت وانفسح المجال لدورة متصاعدة من العنف والانتقام والاستخدام المفرط للقوة، وكلها تمثل إساءة بالغة للمبادئ التي تقوم عليها جميع الحضارات، وتشكل انتهاكا متواصلا لحقوق الإنسان الخاصة بالمدنيين الأبرياء في كلا البلدين. وكما ذكرت رئيسة مجلس الأمن، السفيرة دورانت ممثلة جامايكا بالأمس بعبارات بليغة، سيكون من قبيل عدم الإحساس

بالمسؤولية ومن غير الجائز على الإطلاق السماح بأن يستمر هذا الوضع.

وترى حكومة بلادي أن هذا الوضع يصبح أكثر خطورة بالنظر إلى الظلال القاتمة التي يلقيها تهديد الإرهاب في الوقت الراهن على سلام العالم. وبالتالي، فإننا نرحب بجهود الوساطة التي تبذلها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي، ومنسق الأمم المتحدة الخاص، والجهات الفاعلة الدولية الأخرى، الذين اقترحوا مبادرات جديدة تهدف إلى تهيئة بيئة مؤاتية لقيام حوار بين الأطراف.

وفي هذا الصدد، نود أن نتوجه بنداء واضح وصريح إلى أطراف الصراع بأن توقف فورا جميع أعمال العنف، وأن تستأنف بأسرع ما يمكن مفاوضات عملية السلام التي اقترحها المجتمع الدولي لذلك الغرض، خاصة من خلال تنفيذها بحسن نية للتدابير وتقيدها بالجداول الزمنية الواردة في خطة ميتشل. ويحدونا الأمل أن تمضي المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين قدما بلا انقطاع؛ وأن تتخلى الأطراف عن المواقف المتصلبة التي لا تسهم في إعطاء الأولوية للحوار بدلا من العنف، وألا تتخذ تدابير انفرادية قد تضر بتقدم الحوار أو تستبق الحكم على النتيجة النهائية للمحادثات.

ونأمل أن تستأنف الجمهورية العربية السورية وإسرائيل في القريب العاجل محادثاتهما حول مرتفعات الجولان تنفيذا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

إن شيلي ترتبط بعلاقات ممتازة مع دولة إسرائيل ومع البلدان العربية المجاورة لها والسلطة الوطنية الفلسطينية. إن كل من أتوا إلى بلدنا في الماضي نمو فيه وتطوروا، وكذلك فعلت ذريتهم، وهكذا ساعدوا شيلي على أن تنمو وتتطور هي الأخرى. ومن الطبيعي إذن أن يتطلع شعبنا وحكومتنا بشغف إلى إنهاء الصراع الدائر في أرض مقدسة بالنسبة لثلاث ديانات، وأن يتوقا إلى رؤية عهد من السلام يضرب بجذوره في المنطقة، عسى أن تلتئم الجراح الغائرة التي تركت ندوبها في تلك الأرض، ويطويها النسيان.

السيد يحيى (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): إن العشرات من قرارات ومقررات الجمعية العامة كررت التأكيد، بدون استثناء، في هذه السنة، كما في السنوات السابقة، على ضرورة إحلال سلام شامل في الشرق الأوسط يشمل تسوية عادلة ونهائية للقضية الفلسطينية. ومن دواعي الأسف أن هذا السلام ما زال عسير المنال كشأنه دائما، حتى عندما تم حل العديد من حالات الصراع في مناطق أخرى من العالم منذ وقت طويل. وبدلا من السلام لا نزال نشاهد عنفا لا هوادة فيه في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس.

ولا تزال الحالة في الشرق الأوسط تشكل مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي. ونلاحظ أن الأمين العام في الفقرة ٥ من تقريره الوارد في الوثيقة A/56/642 قد لاحظ أن

> ”الأزمة الإسرائيلية – الفلسطينية الراهنة قد دخلت عامها الثاني مع تصاعد أعمال العنف، فيما تراوح عملية السلام مكانها على الرغم من العديد من الجهود الدولية المبذولة لإنعاشها“.

وقد شدد مرة تلو الأخرى على أنه، إذا أريد تحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط، يتحتم إنعاش عملية السلام على نحو عاجل. وكما قال الأمين العام بلباقة،

> ”وواقع الحال أننا نتعامل مع أسوأ أزمة في الشرق الأوسط منذ إبرام اتفاق أوسلو في عام ١٩٩٣“. (المرجع نفسه)

ويجب علينا بعث الإيمان بإيجاد حل سلمي للصراع والقضاء على أي احتمالات للعودة إلى نشوب حرب شاملة.

ويجب على المجتمع الدولي أن يتحرك لإدانة السياسة العامة القائمة على القمع والكبت التي تنفذها الدولة المحتلة على السكان العرب في الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك القدس، إلى مدى أبعد من إدانة الهجوم المستمر على المدنيين الفلسطينيين، كما يظهر في استمرار مصادرة الأراضي، وهدم المنازل التي يملكها العرب وتوسيع المستوطنات اليهودية على نحو غير مشروع توسعا لا هوادة فيه في الأراضي العربية المحتلة. ومن الواضح أن استمرار هذه السياسات لا يساعد على إنعاش عملية السلام. بل على النقيض من ذلك، تظل تلك السياسات تزيد من تفاقم الحالة المتوترة الراهنة، مذكية بذلك نار الصراع. وإننا لا نستطيع فهم المنطق وراء هذه السياسات والممارسات الاستفزازية غير الإنسانية، ما لم تكن تستهدف عمدا إطالة أمد الصراع، لأسباب تعلمها دولة إسرائيل على نحو أفضل.

واستمرار احتلال إسرائيل للجولان السوري يشكل عائقا خطيرا لتحقيق سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة. ومن المؤسف أيضا أنه لم يحدث تقدم في محادثات السلام بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية التي علقت منذ عام ١٩٩٦. وبلدي يشعر بقلق بالغ من أن سكان الجولان السوري لا يزالون يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي، بكل ما يستتبع العيش تحت الاحتلال من حرمان وإهانة وإذلال للكرامة. ولا يزال وجود وتوسع المستوطنات اليهودية في الجولان السوري المحتل يمثل حجر عثرة رئيسي أمام استئناف عملية السلام السورية – الإسرائيلية، وهذا يثير مرة أخرى الشكوك في جدية إسرائيل في السعي إلى السلام.

وإننا ندعو إسرائيل إلى استئناف المفاوضات على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام، إذ هو الأمر الوحيد الذي سيضمن سلامها وأمنها على المدى الطويل في المنطقة. وتكرر ماليزيا دعوتها إلى انسحاب كل قوات الاحتلال إلى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ كعنصر لا غنى عنه في أي تسوية سلمية للمنطقة. وإننا نتطلع إلى عودة الجولان مبكرا كجزء لا يتجزأ من تسوية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بالزان (مالطة).

وفيما يتعلق بمسألة لبنان، يساور وفدي قلق بالغ بشأن الانتهاكات الجوية والبحرية والبرية لخط الانسحاب – الخط الأزرق. وإننا نحث إسرائيل على إنهاء هذه الانتهاكات وأيضا على احترام سلامة موظفي بعثة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وهذه الانتهاكات يمكن أن تشعل حالة متفجرة في منطقة لا تزال مضطربة بصورة أساسية.

ويغتنم وفدي هذه الفرصة ليهنئ السيد تيرجي رود – لارسن، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، وهو أيضا الممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، والسيد ستيفان دي ميستورا، الممثل الشخصي للأمين العام لجنوب لبنان. وإننا نشيد بهما على جهودهما التي لا تكل في تنسيق المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى الشعب الفلسطيني والشعب اللبناني على التوالي. ونود أيضا أن نشيد بالرجال والنساء الذين يخدمون، وكذلك الذين خدموا، مع قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك على شجاعتهم وتفانيهم في بيئة صعبة وخطيرة في كثير من الأحيان، معرضين حياتهم وسلامتهم الجسدية للخطر من أجل قضية السلم والأمن الدوليين.

من المعترف به عالميا الآن أن إيجاد حل عادل وشامل ودائم للصراع العربي – الإسرائيلي لن يتأتى إلا من

خلال تسوية سياسية تفاوضية. وهذه يجب أن تشمل انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، بما في ذلك القدس والجولان السوري المحتل، وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة، عاصمتها القدس الشريف، والاعتراف بحق العودة للعرب الذي شُردوا خلال عقود من الصراع. وإذا كان السلام الشامل والدائم هو هدف الحكومة الحالية في إسرائيل، فإنها لا يمكنها الاستمرار في إنكار حقوق الفلسطينيين، وكذلك العرب الآخرين الذين يعيشون في الجولان السوري المحتل.

السيد كبوتسرا (توغو) (تكلم بالفرنسية): في هذه السنة تتناول الجمعية العامة مرة أخرى الحالة في الشرق الأوسط في سياق لا يعطي سببا للتفاؤل. إذ أن الجهود التي بذلها المجتمع الدولي، ولا سيما منذ مؤتمر أوسلو، بغية إيجاد تسوية عادلة ونهائية وشاملة للصراع الإسرائيلي – العربي، في التمكين من التوصل إلى النتائج المرجوة لم تفشل فحسب، ولكن الأسوأ، أن تزايد تدهور الحالة في الميدان خلال الـ ١٤ شهرا الماضية قد أغلق الطريق بدرجة كبيرة أمام عملية السلام التي كانت على وشك أن تؤتي ثمارها.

ومن أسف أن نتائج هذه الزيادة في العنف والقمع سوءا معلومة جيدا. وهي ببساطة تستعصي على الفهم. ونحن إذ نواجه بهذه الحالة، لا يسعنا إلا التعبير عن أسفنا على أن المناشدة التي وجهها مجلس الأمن في ٧ تشرين الأول/أكتوبر في القرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠) لم تجد استجابة. وكانت مناشدة للإيقاف الفوري للقتال واتخاذ كل التدابير اللازمة لدائرة العنف الجهنمية. ومن المحزن أيضا أن أحكام الاتفاق الموقع في شرم الشيخ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، وكذلك التوصيات التي قدمتها لجنة تقصي الحقائق المنشأة بموجب ذلك الاتفاق، لم تنفذ بعد.

ويعتقد وفدي أن الطريق المؤدي إلى استعادة الثقة واستئناف عملية السلام يقتضي، من جانب الحكومة الإسرائيلية، وكذلك من جانب السلطة الفلسطينية، التنفيذ الفوري والدقيق للالتزامات التي تعهدا بها في شرم الشيخ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ وفي طابا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

ولتحقيق هذه الغاية، يتحتم عليهما اتخاذ جميع التدابير اللازمة والملموسة بشكل عاجل لإنهاء المواجهة الحالية وحفظ الهدوء ومنع اندلاع أعمال عنف جديدة. يجب فعل كل شيء لتحقيق العودة إلى الحالة التي كانت سائدة قبل الأزمة الراهنة، لا سيما من خلال استعادة القانون والنظام؛ وتعزيز التعاون في المسائل الأمنية؛ ووضع حد للحصار الاقتصادي للأراضي الفلسطينية المحتلة.

وعلاوة على ذلك، يجب أن يجتهد كل طرف لمنع وتحديد وإدانة جميع الأعمال التي تحرض على العنف، حيث أنها لن تؤدي إلا إلى إدامة دورة العنف وإفراز المزيد من الاستياء. ومن هذا المنطلق، يبدو أن المقترحات الواردة في خطة تِنِت المتعلقة بوقف إطلاق النار توفر حلا إيجابيا وينبغي تنفيذها دون أي تأخير. ويبدو أن من الضروري أيضا أن تشرع الحكومة الإسرائيلية في تطبيق وقف منتظم لأية أنشطة استيطانية.

وبهذه الطريقة يمكن إيجاد مناخ يساعد على استئناف المفاوضات. وينبغي أن يتم ذلك على أساس الاتفاقات والترتيبات التي أُبرمت قبل ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، بحيث يمكن الحفاظ على الزخم الذي تولد عن مؤتمر مدريد واتفاقات أوسلو.

وعند النظر في الحالة في الشرق الأوسط، لا يمكن للمرء أن يشدد بما فيه الكفاية على المسؤولية المستمرة للمجتمع الدولي عن تحقيق تسوية مُرضية للصراع العربي

الإسرائيلي ترتكز على قرارات مُلزمة دوليا. ولهذا السبب يهنئ وفدي الأمين العام مرة أخرى على العمل الفعال والحازم الذي يقوم به بلا كلل سعياً إلى حل للأزمة.

ويجب التنويه بالدور الحاسم جدا الذي يؤديه رعاة عملية السلام. وفي هذا الصدد، وكما أكد رئيس وفد توغو أثناء المناقشة العامة، فإن توغو سعيدة بالتطورات الإيجابية الأخيرة بخصوص احتمالات التقدم نحو إقامة دولة فلسطينية تتعايش مع إسرائيل ضمن حدود معترف بها دولياً.

ولكن الآمال التي ولّدتها حالات التقدم في الوضع الدولي والمبادرات الإيجابية الجارية حاليا لا يمكن أن تخفي حقيقة أن مجلس الأمن لم يقم بدوره الرئيسي الذي يقتضيه الميثاق بوصفه الجهاز المسؤول عن حفظ السلام والأمن الدوليين. ويصعب في الحقيقة أن نتصور، وبالأحرى أن نفهم، كيف يمكن لمجلس الأمن، أثناء هذه الفترة العصيبة، أن يعجز عن اتخاذ التدابير المنتظرة منه لمنع الحالة في المنطقة من التدهور عقب أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وقد اتضح عجز المجلس للجميع عندما عجز، في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠١، عن اعتماد مشروع القرار المطروح عليه — الذي قُدم بمبادرة من أعضائه المنتمين إلى حركة عدم الانحياز — بشأن إرسال بعثة مراقبة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة. ومما لاشك فيه أن نشر هذه البعثة كان كفيلا بأن يؤثر تأثيرا رادعا على تصعيد الإرهاب ومواصلة أعمال العنف وكان من شأنه أن يساعد تدريجيا على استعادة الثقة، مما يؤدي إلى تنفيذ توصيات تقرير ميتشِل.

اليوم نعرب عن أملنا الكبير في أن تقرر الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية بشكل قاطع ونهائي إظهار الإرادة السياسية اللازمة لوضع حد لدورة العنف واستعادة مناخ الثقة واستئناف عملية السلام. هذا مطلب أساسي إذا أردنا لجهود المجتمع الدولي أن تدعم بشكل مفيد الجهود التي نطالب الطرفين أنفسهما ببذلها من أجل إحلال السلام في الشرق الأوسط — وهو سلام متطلباته الأساسية هي تسوية عادلة وشاملة ودائمة للمسألة الفلسطينية، وإعادة الجولان إلى سوريا، والإنهاء الكامل للاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان.

السيد بوعلاي (البحرين) (تكلم بالعربية): إن القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع في منطقة الشرق الأوسط. وإن ما يجري في الأراضي الفلسطينية ينذر بأخطار تهدد الأمن والاستقرار والمصالح الحيوية في المنطقة بأسرها وما وراءها. لذا فإنه يتوجب على المجتمع الدولي، وبخاصة راعيي عملية السلام، القيام بمسؤولياتهم تجاه توفير الحماية للشعب الفلسطيني، بما في ذلك إرسال قوات دولية لإرساء الأمن وإعادة عملية السلام إلى مسارها وأهدافها من خلال التطبيق التام لقرارات مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، بالإضافة إلى القرارات الدولية الأخرى ذات الصلة التي تدعو إسرائيل إلى الانسحاب التام من الأراضي العربية التي تحتلها في الجولان العربي السوري وحتى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وما تبقى من أراضي الجمهورية اللبنانية، والإقرار التام بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في العودة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وفي هذا السياق أعربت دولة البحرين، خلال اتصال هاتفي أجراه حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدي مع فخامة الرئيس الأمريكي جورج بوش، عن ترحيبها بما أدلى به فخامته من تصريحات عبر فيها عن تأييد الولايات المتحدة لإقامة الدولة الفلسطينية على أساس قرارات الشرعية الدولية. إن دولة البحرين تؤكد أن هذا الموقف من جانب الولايات المتحدة له انعكاسات إيجابية على أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط ومسيرة السلام. وإن البحرين تقدر

موقف الولايات المتحدة من أجل إحلال السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط.

كما عبر سعادة الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، وزير خارجية دولة البحرين، ضمن كلمته خلال المناقشة العامة يوم الثلاثاء ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ أمام الجمعية العامة، عن ترحيبه بما أدلى به فخامة الرئيس الأمريكي جورج بوش حول حق الشعب الفلسطيني في إنشاء الدولة الفلسطينية، وهو حق تؤيده غالبية دول العالم، ويلقى الدعم المتزايد من قِبل المجتمع الدولي.

وإننا نرحب بالبيان الذي ألقاه سعادة وزير الخارجية الأمريكي كولن باول في جامعة لويفيل، حيث تحدث عن الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية، إضافة إلى الاحتلال الإسرائيلي للمناطق التي تقع تحت السلطة الفلسطينية. لكن الأهم من هذا وذاك هو ما ذكره عن استعداد الحكومة الأمريكية لبدء جهود دبلوماسية لإعادة انطلاق المحادثات السلمية الرامية إلى التسوية، وذلك بتعيين الجنرال زيني والسيد برنز عضوين في فريق العمل الذي أنشأه لهذا الغرض.

المهم الآن هو إيجاد نوع من الآلية التي تؤدي إلى التطبيق. فلقد وصلت المنطقة إلى مرحلة التشبع من ناحية الصراع من جهة وإلى كثير من الانتظار بالنسبة للتسوية النهائية للنزاع العربي الإسرائيلي من جهة أخرى.

إن منطقة الشرق الأوسط هي مهد الحضارات الإنسانية ومهبط الرسالات السماوية. لكن، مع الأسف، فإن المنتمين إليها من العرب والمسلمين يتعرضون حاليا لحملات تشويه متعمدة من قبل جهات مشكوك في سلامة مقاصدها، حاولت أن تلصق تهمة الإرهاب بالدين الإسلامي الحنيف. وليس من العدل ولا الإنصاف، بل نقول إنه من الإجحاف أن يتم تعميم سلوك فئات معينة واعتباره نموذجا لحضارة شامخة ذات إرث تاريخي ضخم ودين حنيف، كالحضارة العربية – الإسلامية التي دعت، وما زالت تدعو، إلى التواصل البناء والتبادل بين الحضارات.

وقد أدرك ذلك عدد كبير من الزعماء والمفكرين في الدول الغربية خاصة، والذين أدلوا بتصريحات إيجابية يشيدون فيها بالإسلام والحضارة الإسلامية، ويفرقون بينها وبين الإرهاب الدولي الذي لا يمثل حضارة ولا دينا ولا وطنا. كما أن الأصوات العاقلة التي تحذر من الاتجاه المعادي لواحدة من أكبر حضارات الدنيا في التاريخ، وهي الحضارة العربية –الإسلامية، تتزايد ويتعاظم تأثيرها كلما اشتدت الحملة الظالمة والضارية ضد العرب والمسلمين.

السيد تدمري (لبنان) (تكلم بالعربية): في الوقت الذي انحسر فيه الاحتلال الأجنبي عن معظم بقاع العام، تعود الجمعية العامة في دورتنا هذه لتناقش مرة أخرى بند ”الحالة في الشرق الأوسط“. وهي بدون أدنى شك حالة احتلال إسرائيل لأراض عربية في فلسطين وسوريا فضلا عن مزارع شبعا اللبنانية. وعلى الرغم من أن الظروف الدولية التي يعيشها العالم منذ الهجمات الإرهابية التي طالت الولايات المتحدة الأمريكية في أيلول/سبتمبر الماضي ما زالت تلقي بظلالها الثقيلة على أعمالنا، فإن هذه الظروف المأساوية لم تحجب العنف الدائر في الأراضي المحتلة في فلسطين عن اهتمام المجتمع الدولي ووسائط الإعلام، وذلك بفعل حدة العدوان الإسرائيلي المستمر على حقوق الشعب الفلسطيني السياسية والإنسانية والاقتصادية والذي يستهدف إلغاء كيانه الوطني وطمس هويته. وكلكم تعلمون أن جوهر الصراع في الشرق الأوسط هو القضية الفلسطينية التي باتت الشغل الشاغل لمنظمة الأمم المتحدة منذ نشأتها. ومن المؤسف ألا نرى حاليا في الأفق أية سياسة إسرائيلية تتطلع إلى حل عادل وشامل لمشكلة الشرق الأوسط، وتتجاوب مع المساعي المبذولة من أطراف دولية فاعلة، وآخرها الرؤية الأمريكية

التي أعلنها وزير خارجية الولايات المتحدة السيد كولن باول والتي انطوت على إيجابيات ذات مدلول هام.

إن لبنان ما زال يعاني من عدوانية إسرائيل بانتهاكاتها اليومية لسيادته الوطنية المتمثلة بالاعتداء على أجوائه وأرضه ومياهه الإقليمية وفي استعمالها السافر للقوة الذي طال أعماق لبنان. إن طيرانها الحربي يعربد يوميا في سماء لبنان، ناشرا الذعر بين السكان المدنيين، خاصة لدى الأطفال في المدارس. كما أن سفنها الحربية تجوب باستمرار المياه الإقليمية اللبنانية وتتحرش بزوارق الصيادين. وقد ذكر الأمين العام في تقريره الصادر في تموز/يوليه من العام المنصرم الخروقات الإسرائيلية البرية والبحرية وخاصة الجوية ووصفها بالاستفزازات.

ولا بد من التذكير، في هذا السياق، بأن الإنسحاب الإسرائيلي الذي بدأ في أيار/مايو من عام ٢٠٠٠ لم يكتمل عمليا حتى الآن.

وقد دعا القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) إسرائيل للانسحاب من كامل الأراضي اللبنانية، ومن المعروف أن الانسحاب الكامل يجب أن يشمل الأجواء اللبنانية، والمياه الإقليمية وما تبقى من الأراضي اللبنانية المحتلة بما فيها مزارع شبعا التي اعترفت سوريا بلبنانيتها على أعلى المستويات وفي سياق مذكرات وزعت كوثائق رسمية من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن، وهي أراض لا تدعي ملكيتها في مطلق الأحوال آية دولة أخرى سوى لبنان.

إن إسرائيل ما زالت تحتجز ٣١ معتقلا في سجونها كرهائن، وبعضهم منذ أكثر من ربع قرن، دون محاكمة وفي تحد سافر لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وللبروتوكولات ذات الصلة.

لقد خلفت إسرائيل وراءها حوالي ١٣٠ ٠٠٠ لغم مزروع في الأراضي المحررة، أوقعت عشرات القتلى والجرحى وأنزلت إعاقة دائمة بأكثر من ١٠٠ مواطن. وما زالت إسرائيل حتى الآن تمتنع عن تسليم أكثر من ٦٠ في المائة من خرائط الألغام وسجلات مواقعها.

إن واقع الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان وبقاعه الغربي، على مدى ٢٢ عاما، أحدث خسائر وأضرارا جسيمة تناولت البنية التحتية والمساكن والمزارع والمدارس والمحطات الكهربائية والجسور، وأوقع الآلاف من القتلى والجرحى، وأعاق وتيرة التنمية والنمو في الأراضي اللبنانية. وهذا يفترض في ظل النظام الإنساني الدولي القائم، التعويض على لبنان بشكل مناسب. ولبنان لن يألو جهدا في مراجعة الهيئات القضائية والسياسية الدولية المختصة لإنصافه واستعادة حقوقه.

وأرى لزاما عليّ أن أؤكد مرة أخرى أن لبنان متشبث بحدوده المعترف بها دوليا والمرسمة عام ١٩٢٣ والمثبتة بموجب اتفاقية الهدنة اللبنانية – الإسرائيلية عام ١٩٤٩، موضحا بأن خط الانسحاب، المسمى بالخط الأزرق ليس الحدود المعترف بها دوليا، إذ أن لبنان يتحفظ على ثلاث نقاط من هذا الخط الذي حددته الأمانة العامة للأمم المتحدة. وتحفظه وارد في تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن والمؤرخ في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، كما أن لبنان متمسك بحقه في السيادة على مزارع شبعا وبسلطته وسيادته أيضا على المواقع التي وضعتها الأمم المتحدة داخل خط قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في جبل الشيخ.

منذ أكثر من عشر سنوات توجهت أنظار العام إلى مؤتمر مدريد، الذي ضم كل أطراف النزاع في الشرق الأوسط، برعاية أمريكية – روسية. ولا حت في مراحل معينة من المفاوضات آفاق تسوية عادل وشاملة، وتمكن أثناءها الجانبان العربي والإسرائيلي من إحراز تقدم ملموس وواعد نحو السلام على أغلب المسارات.

وفجأة تعثرت المفاوضات بفعل تغليب إسرائيل منطق القوة على مبادئ الحق والعدل المستندة إلى الشرعية الدولية، وجاءت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ الخطوة الاستفزازية التي تعمدها رئيس حكومة إسرائيل الحالي، بانتهاكه حرمة المسجد الأقصى والتي دفعت الفلسطينيين إلى أتون العنف الإسرائيلي المبرمج والمدمر، فباتت الاتفاقات الموقعة والإنجازات النسبية للمفاوضات السلمية شيئا من الماضي، وحلت مكانها مشاهد المجازر البشرية والتدمير المنهجي للمدن والقرى والمزارع. ومن المؤسف أن نرى المجتمع الدولي خاصة مجلس الأمن عاجزا عن القيام بمهماته في حفظ السلم والأمن الدوليين وعن اتخاذ التدابير اللازمة لوضع حد للتدهور الخطير في المنطقة.

إن مستلزمات السلام في الشرق الأوسط باتت معروفة. وهي تتمحور حول استكمال الانسحاب الإسرائيلي مما تبقى من الأراضي اللبنانية المحتلة، وأعني مزارع شبعا؛ والاعتراف بحق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة، وعاصمتها القدس؛ وبممارسة حقهم في العودة بموجب قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣)؛ وبحق تقرير المصير والعيش داخل حدود آمنة؛ وبالانسحاب الكامل من الجولان السوري حتى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ استنادا إلى القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) ومرجعية مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام؛ وبوقف كل الممارسات الاستفزازية في فلسطين المحتلة والجولان ولبنان.

إن لبنان يلتزم بمسيرة التسوية السلمية التي أفرغت إسرائيل للأسف مضمونها، ويرى أن لا أفق لسياسة فرض الأمن الظالم وإرهاب الدولة من قبل حكومة إسرائيل على حساب مستلزمات السلام الشامل والعادل.

إن لبنان، البلد العربي الديمقراطي المنفتح على العالم، والذي امتدت حضارته على مدى ٥ ٠٠٠ عام، والذي عاش ويعيش تجربة إنسانية تعتمد على التعايش والتوافق والحوار بفعل تنوع تركيبه الاجتماعي والثقافي، وهي تجربة قل نظيرها في عالم اليوم، يدعو جمعيتكم الكريمة إلى استنهاض قوى العدل والسلام لإزالة الظلم التاريخي الذي نزل بالشعب الفلسطيني، ولوضع حد نهائي لأخطر وأعقد نزاع إقليمي في الشرق الأوسط يستنفد ثروات شعوبه ويعوّق تطورها وعطاءها العالمي، ولإطلاق طاقاتها الخلاقة من أجل شراكة عالمية لتحقيق المقاصد والمبادئ والأهداف التي تقوم عليها منظمة الأمم المتحدة.

السيد دوث (استراليا) (تكلم بالانكليزية): لقد أدت الأحداث التي وقعت في الشرق الأوسط خلال السنة الماضية إلى تكثيف شعور استراليا بالإحباط العميق الذي أحسسنا به عندما اندلع العنف مرة أخرى قبيل نهاية العام الماضي.

فبعد التقدم الحقيقي والشجاع الذي حققته إسرائيل والفلسطينيون في النصف الأول من عام ٢٠٠٠، شهدنا الاستفزاز والعنف والانتقام بفزع وخيبة أمل. ولقد دعت استراليا مرارا وتكرارا على أعلى المستويات إلى وضع حد فوري للعنف واستئناف المفاوضات على نحو عاجل وفعال. وهذا يتسم اليوم بالأهمية أكثر من أي وقت مضى.

ولا تزال استراليا ملتزمة بالتوصل إلى تسوية تفاوضية بالاستناد إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام. ولا نزال ملتزمين بقوة بسلامة إسرائيل الإقليمية وبحق شعب إسرائيل في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها ومتحررة من التهديدات ومن أعمال القوة، على النحو الذي يؤكده القرار

٢٤٢ (١٩٦٧). ونحن ملتزمون على حد سواء بانطباق هذا المبدأ على جميع الدول في المنطقة.

وقد اعترفت استراليا باستمرار بحق وطموح الشعب الفلسطيني الممتاز والمشروع في تقرير المصير. وإننا نتوقع أن أي حل شامل وعادل ودائم للصراع في المنطقة لا بد وأن يشمل بالضرورة إنشاء دولة قادرة على البقاء للشعب الفلسطيني، وفقا للمبادئ المنصوص عليها في القرار ٢٤٢ (١٩٦٧). وكلما تم التعجيل في تحقيق ذلك، وفقا لحدود متفق عليها، كان ذلك أفضل. ولبلوغ ذلك الهدف، ما زلنا نعتبر أن النشاط الاستيطاني في الأراضي التي احتلت أثناء حرب عام ١٩٦٧ يتعارض والقانون الدولي ويشكل استفزازا ويضر بعملية السلام إضرارا شديدا.

وسوف تواصل استراليا الاضطلاع بدور إيجابي وبناء لدعم السلام في المنطقة. وقد واصلنا الاضطلاع ببرنامج فعال لتقديم المساعدة الإنمائية إلى الشعب الفلسطيني منذ سنوات عدة. وقد شمل هذا البرنامج دعم البرامج الرامية إلى تنمية الديمقراطية والحكم الرشيد. وسوف يستمر برنامج المساعدة بتمويل تقرر هذا العام بنحو ٩ ملايين دولار.

وسيخصص نصف هذه المساعدة للأعمال التي تضطلع بها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي لا تزال الوكالة الرئيسية لتقديم المساعدة الدولية في المنطقة للاجئين الفلسطينيين. ولا نزال نقدر العمل الذي تضطلع به الأونروا تقديرا عاليا.

وسوف تواصل استراليا برنامج تقديم المساعدة الثنائية للسلطة الفلسطينية. وقد خصصنا هذا العام أكثر من مليوني دولار لهذا الغرض. وسوف نواصل تأييدنا لعمل المنظمات غير الحكومية بما في ذلك برنامج الأغذية العالمي ولجنة الصليب الأحمر الدولية، بنحو ٣ ملايين دولار خصصت للبرامج التي يضطلع بها برنامج الأغذية العالمي ولجنة الصليب الأحمر الدولية لصالح الفلسطينيين. وبالإضافة إلى المساعدة الإنمائية التي نقدمها للشعب الفلسطيني، ستقدم استراليا هذا العام نحو مليون دولار عن طريق الإعلان عن التبرعات الإنمائية في إطار برنامج الأغذية العالمي لصالح سورية.

إن الشرق الأوسط منطقة لا يزال فيها خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها من دواعي القلق الشديد للمجتمع الدولي. وعلاوة على ذلك يعد منع انتشار أسلحة الدمار الشامل عنصرا رئيسيا في الرؤية الأوسع للسلام في الشرق الأوسط. وإننا نحث بقوة جميع الدول في الشرق الأوسط التي لم تصبح بعد طرفا في جميع الصكوك الدولية ذات الصلة بتحديد الأسلحة وعدم انتشار الأسلحة النووية أن تفعل ذلك. كما نحث الدول الأطراف في هذه الصكوك على أن تتقيد بها نصا وروحا.

ولا تزال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تشكل أساسا راسخا للجهود الرامية إلى منع انتشار الأسلحة النووية والعمل على إزالتها. وما فتئت استراليا باستمرار تطالب الدول الأربع – إسرائيل وباكستان وكوبا والهند – التي لم تصبح بعد طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بأن تنضم إلى المعاهدة في أقرب فرصة ممكنة. ونحن نعتبر أن الشواغل الأمنية الخاصة لأي بلد لا تحول دون انضمامه إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وهناك عنصر آخر من عناصر نظام عدم انتشار الأسلحة النووية يتسم بأهمية حاسمة هو معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وهناك العديد من الدول في الشرق الأوسط التي وقعت على هذه المعاهدة، وقامت الأردن والإمارات العربية المتحدة وقطر بالتصديق عليها. وإننا نغتنم هذه المناسبة لندعو جميع الدول في المنطقة التي لم

تقم بعد بالتوقيع أو التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تفعل ذلك دون أي إبطاء، وبوجه خاص الدول التي يعتبر تصديقها شرطا لازما لبدء نفاذ المعاهدة.

إن لدول الشرق الأوسط الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح مصالح واضحة في الإلحاح على التعجيل ببداية المفاوضات المتعلقة بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية – معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ومن شأن إبرام هذه المعاهدة أن يشكل خطوة أخرى لتخفيف حدة التوتر في الشرق الأوسط وأن يمثل الخطوة المنطقية التالية في جدول أعمال الحد من الأسلحة النووية ونزع السلاح.

إن استراليا تحث دول الشرق الأوسط التي لم تقم بعد بالإسهام في الجهود الرامية إلى تعزيز النظام العالمي للتخلص من الألغام البرية المضادة للأفراد بالتصديق على اتفاقية أوتاوا لحظر الألغام البرية أن تفعل ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا ندعو جميع الدول إلى أن تنضم إلى الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وبروتوكولاتها، التي تشكل مجتمعة صكا هاما من صكوك القانون الإنساني الدولي. كما نشجع دول الشرق الأوسط على الانضمام إلى الجهود الرامية إلى منع انتشار القذائف التسيارية البعيدة المدى التي تهدد الاستقرار، بما في ذلك عن طريق تأييد مدونة قواعد السلوك الدولية المتعلقة بانتشار القذائف التسيارية التي سيشرع فيها في أواخر العام القادم.

إن الاندلاع المفاجئ للإصابات بالجمرة الخبيثة مؤخرا يدل بوضوح على أن خطر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية خطر فوري وحقيقي وعشوائي. وتحث استراليا جميع الدول على أن تضاعف جهودها لوقف انتشار واستعمال هذه الأسلحة الشنيعة. ولا بد لجميع الدول التي لم توقع أو تصادق على كل من اتفاقيتي الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية أن تفعل ذلك. ومن واجب جميع الأطراف أن تعمل على كفالة عمل هذه المعاهدة بفعالية وكفاءة في مواجهة الأخطار الناشئة.

وتعتمد البيئة الأمنية الإيجابية في كل منطقة على وفاء الدول بالتزاماتها الدولية. وإننا نشارك الآخرين قلقهم إزاء تعذر القيام بأعمال التحقق ورصد الأسلحة في العراق التي أناطها مجلس الأمن، منذ ما يقرب من ثلاث سنوات. ولن يترتب على استمرار عدم التأكد من أسلحة الدمار الشامل في العراق سوى أثر يزعزع استقرار المنطقة بأسرها. ونحض العراق على أن تتعاون تماما مع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش من أجل التنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ونحث أيضا جميع دول الشرق الأوسط على اتخاذ تدابير قانونية فعالة لمكافحة التهديد الذي يشكله الإرهاب على السلم والأمن الدوليين، وفقا لقرارات مجلس الأمن الأخيرة. وتتضمن تلك القرارات ضرورة أن تصبح تلك الدول أطرافا بأسرع ما يمكن في الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وألا توفر الملاذ الآمن للإرهابيين ومن يدعمونهم وأن تطبق التدابير الوطنية المناسبة للحيلولة دون تمويل الإرهاب. وتعلق أستراليا أهمية كبيرة على الانتهاء في وقت مبكر من مشروع الاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب. ونحث دول الشرق الأوسط على القيام بدور بناء ومرن في الجهود الساعية إلى إيجاد حلول توفيقية حتى يمكن تسوية الاختلافات المتبقية حول النص.

وقد شعرت أستراليا بخيبة الأمل في السنة الماضية بسبب عدم إحراز تقدم بشأن المسائل التي تفرق بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني بشكل محزن وتعوقهما عن التمتع بالحياة الكاملة الحرة وما تنطوي عليه من منافع. ومع ذلك

فقد شعرنا بالتشجيع إزاء الالتزام والاحترام من جانب الأطراف الرئيسية.

وعلى الرغم من صعوبة الحالة الراهنة، فلدينا مجموعة من المبادئ قابلة للتطبيق يمكن أن ترشدنا إلى العودة إلى المسار السلمي الذي يجري التفاوض بشأنه. ويعد تقرير ميتشل وخطة تينت الخطوات الأساسية اللازم اتخاذها لإنهاء العنف الجاري حاليا. وعلى جميع الأطراف أن تسعى على الفور لتنفيذهما بحسن نية. وعندها فقط يمكن إعادة بناء الثقة. وهو أمر ضروري لتمكينهما من معالجة مظالمها التاريخية على أساس الأمن والكرامة الشخصية والاحترام المتبادل.

وسيكون من الضروري للغاية تقديم تنازلات من جميع الأطراف. ونرى أن تقديم هذه التنازلات ممكن، حتى مع أكثر المشاكل إثارة للشعور بالمرارة وسيلزم توافر الشجاعة والقدرة القيادية والمرونة. وهذه القدرات ظهرت من قبل وتدعو استراليا الآن قادة المنطقة إلى أن يظهروا أن لديهم مخزونا كافيا من هذه القدرات يمكّنهم من تحقيق هدف السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة. عندها فقط سيكسبون لشعوبهم أكبر الجوائز في الوقت الراهن وللأجيال المقبلة ألا وهي: مستقبل مشرق ومزدهر وآمن.

السيد ساغاش (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): منذ ما يزيد على نصف قرن، ما انفكت الحالة في الشرق الأوسط موضوعا يحظى باهتماما كبيرا ويمثل قلقا عميقا للأمم المتحدة والمجتمع الدولي بصفة عامة. وقد أحرزت الجهود المستمرة الرامية إلى تحقيق السلام الشامل العادل الدائم في الشرق الأوسط التقدم في فترات مختلفة، وواجهت النكسات والفشل وحققت الانتصارات في فترات أخرى.

والحقيقة التي لا يمكن إنكارها والتي تعلمناها جميعا أن السلام في الشرق الأوسط، كما هو الحال في أي منطقة صراع أخرى، لا يمكن تحقيقه عن طريق القوة. ولا يمكن التوصل إليه إلا عن طريق الحوار، وأكثر عمليات التفاوض تعقيدا وإثارة للجدل يمكن أن تحقق فائدة أكثر من أي عمل من أعمال العنف، الذي لا محاله ستنجم عنه خسائر في الأرواح البشرية، ودمار، ويأس. وقد أثبتت تجربتا مصر والأردن بوضوح بأن اتفاقات السلام يمكن التوصل إليها بين إسرائيل والعرب.

وقد أيدت أوكرانيا دائما عملية السلام في الشرق الأوسط. ونحن مقتنعون بأنه لا بديل أمام الإسرائيليين والعرب سوى التغلب على العنف؛ والعداوة، وعدم الثقة، ووقف الاتهامات المتبادلة، واستئناف عملية التفاوض في نهاية المطاف. وما من شك في أن السلام الدائم هو وحده القادر على توفير الأمن، الذي طال انتظاره من جميع شعوب المنطقة، بجميع جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وحتى يمكن التوصل إلى حل ناجع، ينبغي أن تقوم هذه العملية على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومبدأ الأرض مقابل السلام، فضلا عن المبادئ الأخرى التي تقررت في مؤتمر مدريد وفي اتفاقات أوسلو.

واليوم تمس الحاجة أكثر من أي وقت مضى، إلى إحراز تقدم في عملية السلام على المسار الإسرائيلي الفلسطيني، الذي هو لب الصراع في الشرق الأوسط. وفي العام الماضي فحسب كاد التوصل إلى سلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين يبدو قاب قوسين أو أدنى. ومن المؤسف أن ١٤ شهرا من العنف لم تؤد فقط إلى خسائر في أرواح مئات الناس، بل أنها دفعت أيضا الأطراف بعيدا عن بعضهما البعض أكثر مما كانوا عليه في أي وقت منذ عقد مضى.

وقد عُرضت العناصر الأساسية لموقف أوكرانيا بشأن المشكلة الفلسطينية على الجمعية العامة في وقت سابق

من هذا اليوم. وأود أن أكرر التأكيد على بضع نقاط هامة. إن التوصيات الواردة في تقرير ميتشل وخطة عمل تينت تشكل أساسا صلبا للخروج من الأزمة القائمة في الشرق الأوسط. وسيفتح التنفيذ الكامل والسريع للخطوات المتصورة فيهما الطريق نحو إنهاء العنف، واستعادة الثقة المتبادلة وتهيئة الظروف الضرورية لاستئناف عملية التفاوض الإسرائيلية الفلسطينية. ولا يمكن إحلال السلام في الشرق الأوسط إلا من خلال المفاوضات الهادفة إلى إنشاء دولة فلسطينية وضمان حق دولة إسرائيل في البقاء داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا في آن معا.

ومن المستحيل تحقيق تسوية شاملة في الشرق الأوسط دون التوصل إلى حلول مقبولة لجميع جوانب المشكلة المتكاملة، ولا سيما على المسارين الإسرائيلي – اللبناني والإسرائيلي السوري. وفي هذا الصدد نرحب بأن الحالة في منطقة عملية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان الواقعة في جنوب لبنان قد اتسمت في معظمها بالاستقرار بصفة عامة واستعادة الحالة الطبيعية تدريجيا أثناء السنة الماضية. وقد انسحبت إسرائيل من الجزء الجنوبي من البلد بموجب قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨).

ومع ذلك، ما برح بلدي يشعر بالقلق بسبب الانتهاكات الخطيرة للخط الأزرق، ولا سيما في منطقة مزارع شبعا، في انتهاك مباشر لقرارات مجلس الأمن، وبسبب تبادل إطلاق النار عبر الخط الأزرق. وقد شعرنا بالانزعاج بصفة خاصة، بوصفنا مساهمين بقوات، من جراء الأعمال التي عرضت للخطر أمن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. ومثل هذه الأعمال غير مقبولة على الإطلاق وينبغي أن يُمنع حدوثها مرة أخرى.

وإننا نحث الطرفين اللبناني والإسرائيلي على الدخول في حوار حول جميع المشاكل التي ما زالت معلقة في أعقاب تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) وإنشاء الخط الأزرق. كما تهيب بالأطراف المعنية ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس والامتناع عن أي عمل من أعمال العنف أو الاستفزاز ضد بعضها البعض، وفي نفس الوقت ضمان الاحترام الكامل للخط الأزرق، كما حددته الأمم المتحدة. ونرى أن استعادة الحكومة اللبنانية لسلطتها الفعالة كاملة في جنوب لبنان سيسهم دون شك في تحقيق تقدم في اضطلاع قوة الأمم المتحدة بولايتها وكفالة سلامتها.

وقد بدأت عملية إعادة تشكيل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في جنوب لبنان وإعادة نشرها بسلاسة حتى الآن. إلا أن بلدي يرى أن تنفيذ خطة الأمين العام لإعادة تشكيل القوة بشكل أكبر ينبغي أن يرتبط مباشرة بالتطورات في الميدان وفي المنطقة ككل، وكذلك بالحالة الأمنية المتعلقة بالقوة.

وقد أسهمت أوكرانيا بكتيبة هندسية في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تقوم بأعمال إزالة الألغام في جنوب لبنان، ومن ثم فهي تساعد على عودة الحياة الطبيعية إلى هذه المنطقة. وبلدي على استعداد لتوسيع نطاق مساهمته في هذه الجهود بالمشاركة في الأعمال الإنسانية المتمثلة في إزالة الألغام وبإشراك إمكاناته الصناعية والتكنولوجية في تعمير البلد.

ومن دواعي أسفنا عدم إحراز تقدم كبير على المسار الإسرائيلي السوري خلال العام الماضي. فمن مصلحة جميع شعوب المنطقة أن تستأنف المباحثات الإسرائيلية السورية بشأن الجولان السوري المحتل دون مزيد من التأخير أو الشروط المسبقة. وفي هذا الصدد، نهيب بحكومتي إسرائيل وسوريا أن تعودا إلى الدخول في محادثات مباشرة. ونرجو أن ييسر انتخاب سوريا للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن هذا العام إحراز التقدم في الحوار الإسرائيلي السوري،

فالحاجة تمس إلى هذا الحوار إن كانت هناك بارقة أمل لتحسين الحالة في الشرق الأوسط.

وختاما، أود أن أذكر مرة ثانية أن أولويات السياسة الخارجية لأوكرانيا في الشرق الأوسط تتمثل في تنمية علاقات ودية تحقق المنفعة المتبادلة مع جميع الدول في هذه المنطقة، فضلا عن تيسير عملية السلام هناك. ويؤكد تعيين رئيس أوكرانيا لمبعوث فوق العادة للشرق الأوسط في أيلول/سبتمبر الماضي من جديد تصميم أوكرانيا على زيادة إسهامها في تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة المتعلقة بهذا البند عصر اليوم. وسنواصل الاستماع إلى بقية المتكلمين في مناقشة هذا البند يوم الاثنين ٣ كانون الأول/ديسمبر، الساعة ١٠/٠٠.

وقد طلب عدد من الممثلين ممارسة حق الرد. هل لي أن أذّكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها في ممارسة لحق الرد تقتصر مدتها على ١٠ دقائق للمداخلة الأولى وعلى خمس دقائق للثانية، وينبغي للوفود الإدلاء بها من مقاعدها.

السيد حمزهاي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): من الطبيعي تماما هذه الأيام أن تصدر عن ممثل النظام الصهيوني نوبات من الكلام غير المترابط. فقد أثارت معاملتهم الهمجية للفلسطينيين، ولا سيما للأطفال الفلسطينيين، حفيظة العالم وجلبت الإدانة للنظام الصهيوني. أما المزاعم غير المدعمة بالأدلة التي أطلقها الممثل الصهيوني اليوم، بما فيها المزاعم المتعلقة بحادث التفجير في بوينس أيريس، فقصد بها صرف الانتباه عن الوحشية والانتهاكات التي تقترف بحق الشعب الفلسطيني في استخفاف كامل باتفاقية جنيف الرابعة. وأما عن التساؤل الدائم عما إذا كان من يحاربون الاحتلال إرهابيين أم مناضلين في سبيل الحرية، والخطوط واضحة التحديد في هذا الصدد، فقد درجت قوات الاحتلال، والجهات التي تملك القدرات العسكرية الأكبر، تقليديا على أن تعتبر ضمن صفوف الإرهابيين من يقعون تحت وطأة طغيانها دون أن يستسلموا راغبين لظلمها.

ومن المثير للدهشة أن يتجاسر نظام ذو سجل مظلم في تطوير وإنتاج وتكديس الكثير من أنواع أسلحة الدمار الشامل غير الإنسانية على توجيه الاتهام إلى بلد من بلدان الشرق الأوسط التي انضمت إلى أبسط الصكوك الدولية السارية في ميدان نزع السلاح. فإيران طرف كامل العضوية في صكوك تشكل الدعائم الرئيسية لنزع السلاح النووي، من قبيل بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية. وبالرغم من نداءات المجتمع الدولي العديدة، فقد رفضت إسرائيل باستمرار الانضمام إلى تلك الصكوك، وهي ماضية في برنامجها السري لتطوير وإنتاج عدة أنواع من أسلحة الدمار الشامل. وما برحت إسرائيل الدولة الوحيدة التي ليست الآن طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وفي الوقت ذاته فإن برنامجها النووي ومرافقه غير الخاضعة للضمانات ما زالا يشكلان تهديدا مفزعا للسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

ولا يتمتع النظام المذكور بسجل أفضل في مجالات نزع السلاح الأخرى، وخاصة في المجالين البيولوجي والكيميائي. فهناك العديد من التقارير عن برنامج إسرائيل الكيميائي والبيولوجي السري. وفي رفض إسرائيل الانضمام إلى المعاهدات ذات الصلة دليل إثبات آخر على وجود برامج من هذا القبيل، مما يضاعف الشواغل العميقة لدى المجتمع الدولي بشأن برامجها الرامية إلى تطوير أسلحة الدمار الشامل وزيادة ترساناتها.

السيد مقداد (سوريا) (تكلم بالعربية): يود وفد الجمهورية العربية السورية أن يستخدم حقه في الرد على التضليل الذي مارسه الوفد الإسرائيلي ببراعة ودون خجل في بيانه أمام الجمعية العامة بعد ظهر هذا اليوم.

وأود أن أؤكد منذ البداية أن مندوب إسرائيل قال كل شيء في بيانه ما عدا الحقيقة. وتعتقد إسرائيل وممثلوها أن استخدام كلمات مثل السلام والأمن والإرهاب، وذرف دموع التماسيح أمام المجتمع الدولي سيحرف الانتباه عن السبب الرئيسي الذي يكمن خلف الوضع المتوتر في الشرق الأوسط، وهو أولا وأخيرا الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في فلسطين وسوريا ولبنان. وإذا عاد أي من المندوبين الموقرين إلى البيان والموعظة المملة التي استمعنا إليها من الوفد الإسرائيلي فلن يجد حرفا واحدا عن الاحتلال الإسرائيلي للأرض العربية.

إن إسرائيل هي آخر من يحق له الحديث عن الإرهاب. فإسرائيل هي مدرسة الإرهاب الأولى والوحيدة في المنطقة. وهي تخرج الكثير من التلاميذ الجيدين في هذا المجال، حيث تخرّج من هذه المدرسة الإرهابية الإسرائيلية الكثير من القتلة المعروفون والمطلوب بعضهم أمام محاكم دولية، والجميع يعرف من أقصد، وذلك لأن هؤلاء ارتكبوا مجازر مثل دير ياسين وقبية وصبرا وشاتيلا وقانا، وقبل أيام في بيت ريما. وقد قتلت إسرائيل خلال الأشهر الإثني عشر الأخيرة فقط ما يزيد عن ٨٠٠ فلسطيني كان آخرهم الأطفال الفلسطينيون الخمسة وهم في طريقهم إلى مدرستهم في صباح جميل في أرضنا الفلسطينية الجميلة. ويأتي ممثل إسرائيل ليتحدث عن الإرهاب، وهذه هي مهزلة المهازل. ماذا عن حصار إسرائيل لبيروت لما يزيد عن ٨٠ يوما؟ ويأتي مندوب إسرائيل للحديث عن الإرهاب. إن إسرائيل هي سيدة الإرهاب، وبكل جدارة، وبكل امتياز.

لقد شردت إسرائيل نصف مليون مواطن سوري من الجولان، من قراهم ومدنهم، منذ ٣٣ عاما، وتقوم ببناء المستوطنات مكان منازل هؤلاء المواطنين التي أزالتها من الوجود. فعن أي سلام تتحدث إسرائيل؟ وعن أي قرارات دولية تتحدث إسرائيل؟ وإذا كانت إسرائيل راغبة في تحقيق السلام فعلا، فلماذا لم تنفذ قرارات الأمم المتحدة حتى الآن؟ ومن منع إسرائيل من ذلك؟ لقد استقبلت سوريا حوالي نصف مليون لاجئ فلسطيني منذ عام ١٩٤٨، وأكرر أنهم منذ عام ١٩٤٨ وهم لاجئون. وحاولت سوريا أن تعوض هؤلاء اللاجئين عما حرمتهم إسرائيل منه، وما زالت على الأقل تقدم لهم أسباب العيش الكريم. وليس غريبا أن تتهم إسرائيل هؤلاء الفلسطينيين ومنظماتهم بالإرهاب. فالفلسطيني الجيد بالنسبة لإسرائيل هو الفلسطيني الميت. وإسرائيل لا تريد هؤلاء الفلسطينيين وترفض عودتهم. وعندما يطالبون بالعودة تلاحقهم وتقتلهم في البلدان العربية المجاورة. وقد شهدت عواصم الكثير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مجازر نفذتها إسرائيل ضد الفلسطينيين؛ وهي معروفة.

وبالمناسبة، يود وفدي أن يؤكد مرة أخرى أن المقار الرئيسية للمنظمات التي أشار إليها مندوب إسرائيل في بيانه موجودة داخل فلسطين. وهو يعرف ذلك، لأن إسرائيل هي التي سمحت لهذه المنظمات بالعودة، أو لبعضها على الأقل. أما المكاتب الموجودة في سوريا فهي مكاتب إعلامية ولا تمارس أي مهام أخرى. وستقف سوريا إلى جانب لبنان الشقيق وشعبه حتى استعادة كل أرضه التي ما زالت تحتلها إسرائيل.

إن سوريا هي التي فتحت الطريق أمام السلام. والشروط الإسرائيلية والإصرار الإسرائيلي على الاحتلال هما اللذان أوقفا المفاوضات؛ أي أن إسرائيل هي التي أوقفت المفاوضات عمليا، لأنها لا تريد الانسحاب فلماذا التفاوض؟

وعلى ماذا نتفاوض؟ وقد أكدت سوريا، على الرغم من كل هذه الصعوبات، وعلى أعلى المستويات، أنه لا شروط لها على السلام إلا تحقيق السلام العادل والشامل؛ الأمر الذي ترفضه إسرائيل لأنها تريد الأمن والسلام والأرض. وتخطئ إسرائيل كثيرا إذا اعتقدت أنها قادرة على تحقيق ذلك.

السيد تدمري (لبنان) (تكلم بالعربية): إن قراءة متمعنة لما ورد في خطاب مندوب إسرائيل يجعلنا نتيقن أنه يستهدف التحريض على بلد صغير كلبنان. فهو يحاول استغلال ظرف دولي صعب استنكره العالم وأدانه لبنان وكل المجتمع الدولي، وهدفه استعداء بعض الجهات على لبنان في الوقت الذي يحاول فيه لبنان النهوض باقتصاده وبحياته التي بدأت تعود إلى النشاط والعمل. هذه الفكرة الأولى.

ثانيا، أود أن أتساءل هنا مع الآخرين لماذا وجدت المقاومة في لبنان؟ لماذا قاوم لبنان أكثر من ٢٢ عاما، وتهدمت بنيته التحتية، وتأخر اقتصاده؟ لماذا قاوم؟ أليس السبب هو وجود الاحتلال الإسرائيلي وإمعانه في تخريب لبنان؟

لماذا الانتفاضة الآن في الأراضي الفلسطينية المحتلة؟ أليس بسبب الاحتلال الإسرائيلي؟ أليس بسبب تنكر إسرائيل للاتفاقيات؟ أليس بسبب تجاهل إسرائيل للشرعية الدولية وقراراتها ومبادئ القانون الدولي؟

ثالثا، إن إسرائيل تعتبر أنها انسحبت من لبنان، وأكملت انسحابها. أليست الخروقات الجوية والانتهاكات الجوية والبحرية والأرضية التي تقوم بها إسرائيل كل يوم نوعا من الاحتلال؟ إن الانسحاب الشامل يجب أن ينسحب على الخروقات الجوية وعلى الخروقات البحرية والأرضية. إن لبنان يتمسك بمزارع شبعا لأنها من حقه؛ لأنها ملك له باعتراف سوريا. وحتى الأمين العام في تقريره في أيار/مايو من عام ٢٠٠٠ قال إن الأمم المتحدة قد حددت خط الانسحاب، وهو خط وهمي لا يجب أن يمس بحقوق لبنان.

رابعا، ورد في إحدى الفقرات في خطاب مندوب إسرائيل أنه يأخذ على لبنان، أو يعيب على لبنان، تمسكه بالشرعية الدولية. وأنه يختبئ وراءها ويستعمل أدبياتها. وأود أن أسأل إسرائيل هنا لماذا لا تتمسك إسرائيل بالشرعية الدولية. لماذا لا تطبق قرارات الشرعية الدولية، ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، والقرار ١٩٤ (د - ٣). إن لبنان بلد صغير وملاذه الوحيد هو التمسك بالشرعية الدولية. وسيظل متمسكا بها حتى ينال حقوقه، وحتى يحل السلام العادل والشامل في لبنان وفي المنطقة بأسرها.

السيد جاكوب (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): إن المناقشة المتعلقة بهذا البند من جدول الأعمال تحولت إلى حد بعيد، إلى تيار مستمر من ادعاءات موجهة ضد إسرائيل من جانب ممثلي أنظمة معروف عنها أنها مسؤولة عن اقتراف فظائع أسوأ بكثير من الأعمال التي تُتهم إسرائيل بارتكابها.

ومما لا يصدقه عقل أن ممثل سوريا يود أن يحملنا على تصديق أن إسرائيل هي مصدر الإرهاب في الشرق الأوسط، وأن سوريا في الواقع هي قوة رائدة في مكافحة الإرهاب. وليس من المستغرب على الاطلاق أن تحاول سوريا صرف الانتباه عن سجلها المعروف في مجال دعم الإرهاب. إن سوريا تؤوي وتشجع بعضا من أكثر المنظمات الإرهابية شرا في العالم. ولهذه الأسباب قد اختار العديد منها أن يجعل من دمشق بيتا مريحا لإقامته. بل إن سوريا استخدمت أساليب إرهابية ضد مواطنيها، على غرار ما حدث في المجزرة الإرهابية البشعة التي ارتكبها النظام السوري في مدينة حماة عام ١٩٨٢ والتي ذبح فيها

٣٠ ٠٠٠ من المدنيين، وبعدها تحولت المدينة إلى مكان لإيواء السيارات.

وبالنسبة للبنان الذي ما زالت أراضيه تستخدم كقاعدة لشن عمليات إرهابية ضد إسرائيل، فإن رفضه المستمر منع استخدام أراضيه نقطة انطلاق لارتكاب الهجمات الإرهابية ضد بلادي، هو المصدر الأول لعدم الاستقرار على امتداد الخط الأزرق. وقد استرعى الأمين العام أكثر من مرة الانتباه إلى هذه الحقيقة. وأية محاولة لاتهام إسرائيل بارتكاب عدوان عبر الحدود ما هي إلا محاولة مكشوفة لصرف الانتباه عن إخفاق لبنان المستمر في الامتثال لإرادة المجتمع الدولي.

أما فيما يتعلق ببيان ممثل إيران، فأقول إننا أمام مثال آخر على دولة معروفة على نطاق واسع بأنها من أكبر رعاة الإرهاب في العالم، تسعى إلى تحويل الانتباه إلى الإرهاب الإسرائيلي المزعوم. إن إيران هي الداعم الرئيسي لعمليات حزب الله الإرهابية، وكان لها يد في عمليات إرهابية لا تحصى ارتكبت ضد الإسرائيليين ورعايا دول أخرى على مر السنين.

وأنا واثق من أن الإجابة عن السؤال المتعلق بمن هو الإرهابي ومن هو غير الإرهابي لا تستعصي على معظم المندوبين. وعندما يحين الوقت الذي يمكن فيه لهذه الأنظمة التي تكلمت هنا اليوم أن تنظر في المرأة لترى طابعها على حقيقته، فربما نتمكن من التغلب على الخطر الرئيسي الذي يتهدد السلام والأمن في الألفية الجديدة، ونمضي قدما نحو مستقبل من السلام والتعايش، من أجل منفعة جميع شعوب المنطقة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية ليدلي ببيان ممارسة لحق الرد للمرة الثانية، أود أن أذكر أعضاء الوفود بأن هذه البيانات الثانية تقتصر على خمس دقائق، وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد مقداد (سوريا) (تكلم بالعربية): في الحقيقة، لا تستحق المداخلة الأخيرة لممثل إسرائيل أي رد عليها، فهي، كالعادة، مليئة بالأكاذيب والمبالغات وبتشويه الحقائق. تمنيت أن يتحدث، ولو كلمة واحدة، عن جذور الوضع القائم في الشرق الأوسط، ولماذا تجري كل هذه التطورات، والتي سببها، كما أؤكد مرة أخرى، هو الاحتلال الإسرائيلي. وأود أن أؤكد في هذا المجال أن شعبنا، الذي تربى على الكرامة وعلى الاعتزاز بدوره العالمي، سوف لن يتراجع خطوة واحدة عن مطالبه باستعادة حقوقه المشروعة، وهي تحرير الأراضي التي تحتلها إسرائيل.

أما الحديث مرة أخرى عن الإرهاب، وماذا يعني الإرهاب، فضحايا إسرائيل موجودون في كل أنحاء العالم؛ وعشرات الآلاف من الفلسطينيين موجودون في العديد من أنحاء العالم منذ سنوات وسنوات طويلة.

لقد انتهكت إسرائيل، حسب تقارير الأمم المتحدة، ٣ ٠٠٠ مرة الخط الأزرق الذي يدعي احترام إسرائيل له. هذه مهزلة. ألم تقتل إسرائيل وسيط السلام الكونت برنادوت؟ كل هذه حقائق يعرفها العالم ولا حاجة للرد عليها.

وعندما تنظر سوريا إلى المرآة، وعندما ينظر العرب إلى أنفسهم في المرآة، فسوف لن يروا إلا تاريخا مجيدا وحضارة ساهمت في تقدم البشرية. لقد انطلق الإنسان الأول من سوريا ومن هذه المنطقة لكي يبني حضارة العالم. أما عندما تنظر إسرائيل إلى المرآة وترى، فضحاياها موجودون. لا يوجد بيت فلسطيني واحد لم يتعرض للصواريخ والرصاص والقنابل والتدمير. نصف مليون لاجئ فلسطيني في سوريا. نصف مليون نازح سوري في سوريا. لذلك

أوجه النصيحة للوفد الإسرائيلي لكي ينظر في المرآة ويرى ما هي إسرائيل.

والأكثر من ذلك هو أن الكلمات التي استمعنا إليها طيلة هذا اليوم ويوم الأمس أكدت على أن إسرائيل دولة احتلال. وهي الدولة الوحيدة التي تسميها الأمم المتحدة، من خلال قراراتها، على أنها دولة احتلال. فبأي وجه يتحدث مندوب إسرائيل؟ المشكلة الموجودة هي الجور الذي لحق بالعرب وبأجيال العرب نتيجة قيام إسرائيل بأعمالها الإرهابية منذ عام ١٩٤٨، وقبل ذلك، وحتى الآن.

وأؤكد مرة أخرى على أن التنظيمات الفلسطينية الموجودة في سوريا تقع مكاتبها الرئيسية في الأراضي الفلسطينية. وهي مكاتب إعلامية وحسب، ولا تمارس أي نوع آخر من النشاطات.

لقد تحرر العالم كله، وخاصة دولنا النامية، نتيجة لنضالات شعوبها ضد الاحتلال والاستعمار. وأؤكد للوفد الإسرائيلي بأن العرب لن يخضعوا، لا لشارون ولا لجيش الاحتلال الإسرائيلي. هذه حقوقنا، سنحصل عليها عاجلا أم آجلا. وهي حقوق اعترفت بها الشرعية الدولية. ونحن على استعداد لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية إلا أن إسرائيل هي التي ترفض قرارات الشرعية الدولية. وهي التي أوقفت عملية السلام. ولا يمكن لحقوق الشعوب أن يتم تجاهلها أو نسيانها، كما تريد إسرائيل.

السيد تدمري (لبنان) (تكلم بالعربية): لا أريد أن أطيل انتظاركم هنا، ولكن لدي كلمة قصيرة. أود أن أحيل مندوب إسرائيل إلى تقارير الأمين العام والى بيانات ممثل الأمين العام في لبنان ليعرف مدى الخروقات التي تقوم بها إسرائيل. فمنذ أيار/مايو ٢٠٠٠ وحتى أيلول/سبتمبر الماضي هناك ٢ ٧٩٢ خرقاً، وأغلبها خروقات جوية، أي خروقات لجدار الصوت فوق المدن والقرى اللبنانية. أليس هذا استفزازاً؟ أليس هذا دعوة استفزازية للرد؟

السيد يعقوب (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): إن الاستماع إلى هذا النقاش هو إلى حد ما مثل التجربة الاستبدادية، حيث يصبح النهار ليلا والليل نهارا، والطيب شريرا والشرير طيبا. فالدول الأعضاء المعروفة بدعم الإرهاب وانتهاك حقوق الإنسان وبكونها ديكتاتوريات وحشية لديها الوقاحة لإطلاق ادعاءات لا أساس لها ضد بلدي، الذي ظل لسنوات ضحية للإرهاب. وإني لمقتنع بأن المجتمع الدولي يفهم الحقيقة، وأن هذه البلدان سوف تُحاسب على إيواء وتمويل وتدريب ودعم منظمات إرهابية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.